IV ــ تطوّرات في الدعوى على الآداب

بعد الدعوى، وسلسلة الردود عليها، وحملة المدى وصديقاتها، شنّ فخري كريم عبر محطّتَيْ ANB و«العربية» حملةً شعواءَ على الآداب. فاتّهم رئيسَ التحرير بأنّه استقى معلوماته من كراريس أصدرها النظامُ العراقي السابق، وزعم أنّه (أيْ كريم) مستهدفٌ منذ ثلاثة عقود، وبرّر الاحتلالَ الأميركي للعراق بكونه جاء بإرادة «الحكومة العراقية،» ورمى خصومَه بأقذع النعوت («حُثالة،» «زُبالة،»...). فردّ رئيس تحرير الآداب بمقالٍ في جريدة الأخبار عنوانُه «الثقافة وذاكرة الناس.» وفي الفترة نفسها أصدر كريم بيانًا يَرْفع فيه المسؤوليةَ القضائيةَ عن د. سهيل إدريس (قبل وفاته طبعًا)، ويطلب فيه من محاميه أن يسعى إلى رفعها أيضًا عن عايدة مطرجي إدريس وعن «الآداب التاريخية،» وحصْرها في سماح إدريس والآداب في «صيغتها الحالية.» فردّت عايدة إدريس مطالبةً إيّاه بأن تَشْمل دعواه العائلةَ برمّتها، و«دارَ الآداب» أيضًا. ثم ردّ المحاميان ألبير فرحات وخليل بركات على الدعوى والاتّهامات الموجّهة إلى بعض الموقّعين على «ميثاق الشرف،» وردّ محامي كريم الأستاذ أحمد الزين على مقال الدكتور عمر نشّابة (منشور في القسم I)، الذي ردّ بدوره على الردّ. ثم فاجأ الموتُ عميدَ الآداب الدكتور سهيل إدريس، فـ«نعاه» الزميل كريم، مذكّرًا بأنّه سبق أن رَفَع المسؤوليةَ القضائيةَ عنه وحَصَرَها بالابن وبـ الآداب الحالية. وواصلت المدى حملتَها بعد وفاة د. سهيل، فنشرتْ بيانًا يتّهم فيه «نوّابٌ» و«ديبلوماسيون» عراقيون سماح إدريس والآداب بـ«تخوين الثقافة العراقية» وكلِّ المثقفين العراقيين!

في الصفحات الأخيرة هنا، يردّ رئيسُ تحرير الآداب على بعض زملائه المنتقدين. وهو يأسف لأنّ وفاةَ والده، البيولوجي والروحي، حالت دون أن يستكملَ ذلك الردّ، بما يشمل كلّ الزملاء الآخرين.

الآداب

الثقافة وذاكرة الناس

سماح إدريس

تعقيبًا على حملة الحقد التي يؤجّجها فخري كريم ضدّ مجلة الآداب وضدّي، والتي تجلّت بصورةٍ خاصةٍ في المقابلتيْن اللتيْن أجرتْهما معه مؤخّرًا محطّتا «العربية» و«الاي.أن.بي،» يهمنيّ أن أوضح ما يلي:

أولاً: لقد جاءت أقوالُ السيّد كريم في المقابلة التي أجرتْها معه المحطةُ الثانيةُ مليئةً بالمغالطات (كالإيحاء بأنّني تناولتُ في افتتاحيتي في أيار ـ حزيران الماضي شرفَ زوجته!). كما تضمّنتْ شتائمَ بحقّ مثقفين لبنانيين وعرب (خير الدين حسيب ومعن بشّور بالاسم)، فضلاً عن تناوله بالتلميح شخصَ دولة الرئيس سليم الحصّ لتوقيعه على «ميثاق الشرف» (الذي سمّاه كريم «ميثاقَ العيْب»).

ثانيًا: أستغرب في هذا الصدد جهلَ مقدّم المقابلة على «الاي.ان.بي.» الزميل طانيوس دعيْبس لمضمون «ميثاق الشرف.» فهذا الميثاق، الذي وقّعه حتى الآن أكثر من خمسمئة عامل في الشأن الثقافي والنشاطي، دعا إلى الردّ على الكلمة بالكلمة؛ فإذا امتنع الناشرُ عن نشر الردّ، صار اللجوءُ إلى القضاء مشروعًا من الناحية الأخلاقية. كما أنّ المقدّم وضيفَه الكريميْن يتجاهلان أنّ افتتاحيتي في الآداب في الربيع الماضي لم تَشْجبْ مَن ذَهَبَ إلى كردستان ـ العراق أو إلى مهرجان **المدى**، وإنّما شَجبتِ المثقفين الذين ذهبوا **ولم** يَذْكروا جرائمَ «الديموقراطية» الأميركية وفسادَ حلفائها هناك، وتغاضَوْا عن انتهاك حقوق الصحافيين، وتغلغلِ الموساد الإسرائيلي، وتاريخ «الرئيس» الطالباني، وارتكاباتِ الحزبيْن الكرديّيْن الحاكميْن في الماضي والحاضر، وتاريخ فخري كريم السياسي نفسِه. إنّ المقابلة المذكورة، والحقُّ يقال، كانت نموذجًا للإعلام الذي يتماهى فيه مقدّمُ البرنامج مع ضيفه.

ثالثًا: يصوّر كريم نفسَه مستهدَفًا ومظلومًا، وأنّه يترفّع عن توجيه الاتهامات. وأما الواقع فإنّ جريدته **المدى**، ومقابلتيْه على المحطّتيْن المذكورتيْن، مليئةٌ بالتهم الباطلة (من قبيل زعمه استقائي المعلومات من السفارات والمخابرات العراقية السابقة)،

ومليئةٌ بالشتائم (كقوله إنّ كلّ مَنْ عارضوه طوال ثلاثة عقود هم «زبالةٌ وحثالةُ الوضع السياسي»). وقد وَصفتْ جريدتُه في افتتاحية أحد أعدادها أنصارَ «ميثاق الشرف» ومجلة الآداب بـ «أُجَراء الثقافة وتُجّار الأسلحة» و«زُمر عناصر المخابرات العراقية السابقة والمستفيدين من مدفوعاتها.» ووصف أحدُ كتّابها (محمد مزيد) أنصارَ «الميثاق» والآداب بأنّهم «لا يقلُّون فتكًا» عن أولئك العرب الذين «وَجدوا في المفخّخات والعبوات الناسفة التي تَفْتك بالجسد العراقي البريء تنفيسًا لغلواء نفوسهم المحتقنة.» ووَصف كاتبٌ آخر، يضاهي محمد مزيد موهبةً، وهو عبد الرزاق رشيد الناصري، أنصارَ الآداب بـ «الجوقة التي رافقتْ سماح إدريس في عوائه الكريه (كذا!) وزعيقه المنكر.» بل ذهب الأمرُ بأنصار جريدة **المدى** إلى إصدار بيانٍ يتّهم «ميثاقَ الشرف» بأنّه «محاولةٌ مريبةٌ لتوفير غطاء نظريّ وتشريعيّ يعطّل القانونَ ويَسمح بانفلاتٍ أخلاقيّ يكون مجاله الإعلان ووسائل الثقافة.» وزعم البيان أنّ «الميثاق» يمهّد الأرضَ أمام «البعض» للقيام «بمحاولات اغتيال» (أهذا تهديدٌ مبطّنٌ لـ الآداب وأنصارها بالمناسبة؟!).

ترى مَن هم الذين يوفّرون مثلَ ذلك الغطاء النظري والتشريعي، ومثلَ هذه الأرضية الإرهابية؟ الرئيس سليم الحصّ؟ الدكتور أنيس صايغ الذي تَشهد عيناه وأصابعُه على الإرهاب الإسرائيلي؟ الأستاذ شفيق الحوت؟ الوزير د. جورج قرم؟ المخرج المسرحي روجيه عسّاف؟ الرسّام كمال بُلاطة؟ الخبير الاقتصادي د. كمال حمدان؟ الناقد الأدبي د. محمد برّادة؟ عالِمُ الاجتماع د. مسعود ضاهر؟ الموسيقيّ د. نداء أبو مراد...؟ علمًا أنّ العرائض الأخرى المدافعة عن الآداب والرافضة لدعوى كريم عليها تتضمّن هاماتٍ ثقافيةً وأدبيةً أخرى لم يُعرفْ عنها لجوؤها إلى التحريض على الاغتيالات، أمثال الروائي صنع الله إبراهيم، والمثقف الكبير نومْ تشومسكي.

رابعًا: إنّ آخرَ ما كان يهمّ افتتاحيةَ الآداب هو فخري كريم، كشخص. فالافتتاحية شبهُ مكرّسة لفضح المثقفين الذين سكتوا عن سلبيات التجربة العراقية الجديدة، وسكتوا تحديدًا عن جرائم الاحتلال الأميركي للعراق وخنوع المتعاونين معه وقمعِهم وفسادِهم... بحجّة جرائم النظام السابق وقمعه وفساده! ولو كان ثمة سوءُ نيةٍ مقصودٌ ضدّ شخص كريم بالذات، لا ضدّ ما يَرمز إليه، لما نشرت الآداب (وهي غيرُ مجبَرة قانونيّاً) نصّ الدعوى المرفوعة ضدّها وضدّي وضدّ مؤسِّسها ومديرها المسؤول ـ وهي دعوى مليئةٌ بالمدائح السلطانية لكريم بوصفه «شخصيةً مرموقةً مشهودًا لها ماضيًا وحاضرًا...» وربّما ما بعد الأبد!

كما أنّ محاولةَ تشويه الافتتاحية بتصويرها وكأنّها معاديةٌ للعراق، ولشعب العراق، ولأكراده، ولمثقّفيه، لا يصدّقها أحد، بمن في ذلك الحاقدون على مسيرتها. فـ الآداب كانت وتبقى مجلةً لكلّ الناس في الوطن العربي، وبخاصةٍ لشعب العراق بكافّة مكوّناته، ولاسيّما منذ الحصار الأميركي الجائر عليه. وكلُّ ما تطرّقتْ إليه افتتاحيتي في ما يخصّ شخصَ فخري كريم لا يتعدّى السطور، وهو يتنزّل جزءًا لا يتجزّأ من نقد تلك الافتتاحية لليبراليين الجدد الذين تخلّوْا عن وعيهم النقدي بقدرةٍ قادر؛ بل هو، على كلّ حال، غيضٌ من فيضٍ ما يتداوله الناسُ عن الزميل كريم وعن تاريخه. فليَرفع الدعوى، إذن، ضدّ أكثر من ثمانمئة مثقف وناشط وقّعوا على ستّ عرائض (صدرتْ في لبنان والأردن والولايات المتحدة ومصر وتونس)، وليَرفعْها تحديدًا ضدّ مَن طَرَحَ تساؤلاتٍ أكبرَ وشكوكًا أعظمَ حول أدواره الملتبسة أمثال: رشاد أبو شاور وعبد الحقّ لبيض وعلاء اللاّمي ونوري المرادي وطارق الدليمي وشوكت خازندار ومنذر سليمان وكمال خلف الطويل وطارق الكحلاوي وبيار أبي صعب ونهلة الشهّال وأسعد أبو خليل وغسان بن خليفة والمرحوم رحيم عجينة وباقر إبراهيم وجمال محمد تقي وعدنان حافظ الرمالي وسالم حسّون وحسقيل قوجمان وإبراهيم علّوش وهشام البستاني وقيس عبدالله والحزب الشيوعي العراقي ـ المقاومة الشعبية والحزب الشيوعي العراقي ـ اللجنة القيادية والعشرات الآخرين (ولا أتبنّى أساليبَ بعضهم ولا بعضَ عباراتهم المهينة فعلاً بالمناسبة) الذين كتبوا صفحاتٍ لا سطورًا في هذه «الشخصية المرموقة.»

خامسًا: إنّ محاولة كريم تصويري وكأنّي موالٍ لصدّام حسين لا تنطلي على مَن يعرفني، بل ولا على مَن اكتفَى بقراءة الافتتاحية موضوعِ الدعوى. فهل يكون صدّاميّاً مَنْ يكتب أنّ صدّام حسين هو الذي بدأ الحربَ ضدّ إيران «ولكنْ بتشجيع وتحريضٍ وتمويلٍ وتسليح وتأييدٍ من قِبل الولايات المتحدة الأميركية والأنظمة الخليجية وغير الخليجية الموالية لها»؟ وهل صدّاميٌّ مَن يصف صدّامَ حسين بالديكتاتور؟ ولكنّ هذا شيء، والسكوت عن الاحتلال الأجنبي والاستبدادات والممارسات القمعية الجديدة على ما يفعل أدعياءُ «الوعي النقدي» شيء آخر. إنّ ما فعله صدّام حسين ينبغي ألاّ يبرِّئ الولايات المتحدةَ مِنْ إزهاق أرواح مليون عراقي أثناء الحصار، ومليون آخرين منذ الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣.. وكلُّه باسم الحرية وبناءِ الدولة!

سادسًا وأخيرًا: قد ينجح فخري كريم في أن يُطلّ على الفضائيات يومًا بعد يوم، وخاصةً بسبب موقعه الجديد «المرموق» مستشارًا لرئيس العراق (تحت الاحتلال وبسبب الاحتلال). لكنّ معركةَ الثقافة الحقيقية تكمن في الضمائر، وفي ذاكرة القرّاء جيلاً بعد جيل؛ فهم وحدهم الذين يقرّرون مَن يُحبُّ العراقَ وشعراءَ العراق ومثقفي العراق!

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٢/٦

❖ ❖ ❖

فخري كريم

فخري كريم يطلب رفع المسؤولية عن سهيل إدريس

يعلن فخري كريم أنّ دعواه على الآداب لنشرها مقالاً، بقلم رئيس تحريرها الحالي الدكتور سماح إدريس، عدّه افتراءً وقدحاً في شخصه ومئات المثقفين العرب الذين شاركوا في أسبوع المدى الثقافي في العراق... إنّ هذه الدعوى قُصدتْ بها مجلةُ الآداب في صيغتها الحالية ورئيس تحريرها الحالي ولم يكن المقصود بأيّة حال الآداب التاريخية التي لا يُنكر أحد مساهمتها في صناعة الثقافة الراهنة، كما لم يكن المقصود على الإطلاق الدكتور سهيل إدريس الكاتب والمبدع. شاءت ملابسات قانونية أن تطال الدعوى الآداب لما صارت إليه على يد رئيس تحريرها الحالي، والدكتورَ سهيل إدريس بوصفه صاحبَ المجلة، وزوجتَه الدكتورة عايدة مطرجي إدريس ـ ولها أيضًا اعتبارها الأدبي والثقافي بوصفها المدير المسؤول.

كان من المؤسف أن تؤدّي الشكليات والمواصفات القانونية إلى أن تَشْمل الدعوى مؤسِّسَي الآداب،[1] علمًا بأنّ الآداب في صيغتها الحالية هي في عهدة الدكتور سماح إدريس، وهي لذلك في طور جديد لا يُسأل عنه مؤسِّساها اللذان، فيما أعلم، يكتفيان بالرعاية الروحية فيما شؤون التحرير في يد رئيس التحرير الحالي.

الدعوى ليست محاكمةً لـ الآداب التاريخية ولا لحرية الفكر الذي لا يُدحض إلاّ بالفكر، ولكنّها محاكمة للافتراء والتشهير واستبدال الفكر بالنميمة والقدح والتحريض الشخصي والتخوين. وعليه، يعلن فخري كريم أنّه سعى لدى محاميه لإخراج الدكتور سهيل إدريس من الدعوى وإيجاد صيغة قانونية مناسبة لذلك. ولولا الإشكالية القانونية لطَلَبَ إخراج الدكتورة عايدة مطرجي[2] من الدعوى أيضًا، وهو متروك للمحامي أن يجد المخرج المناسب إذا لم يتعارض ذلك مع استمرار أصل الدعوى.

جريدة السفير، ٢٠٠٨/٢/٦

❖ ❖ ❖

عايدة مطرجي إدريس

إنّها آدابٌ واحدة

ردّاً على بيان فخري كريم الذي «يَطْلب فيه من محاميه رفعَ المسؤولية عن د. سهيل إدريس» و«أن يجد المخرجَ المناسبَ...» لإخراج عايدة مطرجي من الدعوى أيضًا، يهمّني أن أوضّح، بصفتي سكرتيرةَ تحرير الآداب سنواتٍ طويلة، ما يلي:

ـ إنّ د. سماح إدريس ليس ابني وابنَ د. سهيل فحسب، بل هو ابنُ مجلة الآداب. فمنذ أن بدأ سماح القراءةَ، ومجلةُ الآداب جزءٌ من حياة أُسرتنا اليومية. وكان مصيرُها مصيرَنا كأُسرةٍ صغيرة، قبل أن تنطلقَ من إحدى غرف بيتنا لتصبحَ صوتَ أجيالٍ متعاقبةٍ من القرّاء والكتّاب.

ـ إنّ آدابَ سماح إدريس هي هي آدابُ سهيل إدريس وعايدة مطرجي. إنّها آدابٌ واحدةٌ لأنّها نَهلتْ من منبع عروبيّ تقدّميّ أصيلٍ واحد: منبع جمال عبد الناصر وجورج حبش وغسّان كنفاني وناجي العلي وعبد الرحيم محمود وعبد الرحمن منيف، وكلِّ أحرار هذه الأمّة الذين ما ارتضوْا يومًا تملُّقَ السلاطين، ولا جَيّروا أقلامَهم وقبضاتِهم لتبرير الاحتلال والاستعمار.

ـ إنّ آدابَ سماح إدريس التي تَفْضح المالَ المشبوهَ والموقفَ السياسيَّ الملتبسَ هي هي آدابُ سهيل وعايدة التي كَشَفتْ تمويلَ مجلة **حوار** من قِبل المخابرات الأميركية. الفارق هو أنّه يومَها لم يكن شراءُ الضمائر والأقلام علنيّاً ومفضوحًا مثلَ اليوم، ولم يكن الكاتبُ يجرؤ على أن يَكْشف وجهَ الاستزلام. كان الكاتب آنذاك يَخْجل، أو يعلن عدم معرفته بالحقيقة، أو يستقيل. لقد وقفتُ، أنا أُمّ سماح إدريس، مع عددٍ كبير من الكتّاب والصحافيين الوطنيين منذ أربعة عقود، وفَضَحْنا تمويلَ

١ ـ ليست السيدة عايدة من مؤسّسي الآداب، ولم تصبح سكرتيرةَ التحرير إلاّ في أوائل الستينيات. (الآداب)

٢ ـ وهي ليست دكتورة، بالمناسبة. (الآداب)

مجلة **حوار**، مزوَّدين بالوثائق التي كنّا قد نشرناها. لم ترهبْنا المضايقاتُ الشخصيةُ، ولا سيفُ المحكمة، وانتصرنا، واضطُرّتْ **حوار** إلى الاحتجاب.

ـ إنّ الافتتاحية التي كتبها سماح، ابنُ الآداب وفخرُها وفخرُ عائلتنا الصغيرة، افتتاحيةٌ سياسيةٌ فكريةٌ لا تستهدف فخري كريم كشخص، بل كممثِّلٍ لفئةٍ تبرِّر الاحتلالَ بحجّة «عودة الفوضى» و«الظلامية» و«انبعاث النظام البائد،» وفئةٍ ارتضت أن تكون بوقًا للنظام السياسي لا صوتًا للثورة العربية ضدّ الاستعمار والاستبداد.

وفي الختام يا سيد فخري كريم، فإنّنا، في مقابل دعوتكَ محاميَكَ إلى رفع المسؤولية القضائية عنّي وعن سهيل، نعلن تماسُكَنا وتضامنَنا مع سماح ومع آداب ـه الجديدة ـ القديمة. بل نعلن انضمامَ باقي أفراد الأسرة، ودارِ الآداب، مطالبين بأن تَشْمَلَهم دعواكَ، لا من منطلقٍ عائليّ كما قد تتوهّم، بل لأنّنا جميعًا أبناءُ الحرية والمقاومة.

جريدة السفير، ٢٠٠٨/٢/٧

❖ ❖ ❖

ألبير فرحات

الآداب **أمام القضاء**

«من يبدأ بحرق الكتب ينتهي بحرق البشر»
(الشاعر الألماني هاينريش هاينه)

أقام السيد فخري كريم، الذي هو غنيّ عن التعريف، دعوى جزائيةً أمام محكمة المطبوعات في حق مجلة الآداب الممثلة بشخص الدكتور سهيل إدريس والسيدة عايدة مطرجي إدريس والدكتور سماح إدريس بصفته كاتب المقال، وذلك بجرم القدح والذمّ بسبب الافتتاحية المنشورة في العدد ٥/٦ أيار ـ حزيران ٢٠٠٧ بعنوان: «نقد 'الوعي النقدي' ـ كردستان ـ العراق نموذجًا» والتي تناولتْ «مهرجانَ المدى الثقافي الخامس» الذي أقيم في أربيل عاصمة كردستان، ونظّمه السيد فخري كريم، برعايةٍ رسميةٍ من الرئيس العراقي جلال الطالباني.

ولكنْ ما الذي جاء في افتتاحية الدكتور سماح إدريس؟ لقد تناول الكاتبُ محاورَ عدة، أولُها: «الدور الإسرائيلي في كردستان العراق» والذي أشار فيه إلى ما هو معروفٌ وشائعٌ عن أنشطة «للموساد» في الإقليم، والأعمال التي يتولاّها الطرفان الإسرائيلي والكردي بالتعاون مع شركات غربية في ميدان البنى التحتية والتوسع الاقتصادي، فضلاً عن الأنشطة الأمنية المشتركة، الظاهرة منها والخفية، والتي ليس أقلّها قيامُ ضبّاط العدو بتدريب قوى الأمن الكردية في مخيم سرّي معروف باسم camp-z على «مكافحة الإرهاب.» وفي محورٍ ثانٍ تطرّق الكاتبُ إلى أوضاع حقوق الإنسان، ولاسيما المرأة في كردستان، مستندًا إلى ما جاء في تقارير «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق» الذي عَبّر عن «قلقٍ جدّي» لحال الإنسان وبخاصة المرأة والسجناء. ثم تناول الكاتبُ في محورٍ ثالثٍ مسألةَ المسؤولية السياسية والجرمية عن تدمير كردستان ـ العراق، بما يتعدّى دورَ الولايات المتحدة ونظام صدام حسين، وبما يَكْشف عن مسؤولية القيادات الكردية في الموضوع من خلال استدعاء مسعود البرزاني قوات الجيش العراقي من أجل سحق عدوّه اللدود جلال الطالباني، واستنجاد هذا الأخير بالجيش الإيراني على عدوّه اللدود أيضًا، ما أدّى إلى اقتتال دام أكثرَ من سنتين ذهب ضحيتَه الألوفُ من أبناء الشعب الكردي الأبرياء. كما يتحدّث الكاتب عن قيام قوات جلال الطالباني [في الثمانينيات] بقتل عشرات من النصيرات والأنصار الشيوعيين العرب الذي كانوا يقاتلون نظامَ صدّام حسين، وهو الأمر الذي بيّنه بالتفصيل الشاعرُ العراقي سعدي يوسف في مقالٍ بعنوان «جلال الطالباني إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي» (www.rezgar.com ٢٠٠٥/٢/١٨).

وبصفته «كبيرَ مستشاري رئيس الجمهورية العراقية» السيد جلال الطالباني، كما يعرّف السيد فخري كريم عن نفسه، فإنّ الكشف عن هذه الحقائق أثار حفيظتَه، مثلما أثارها نقلُ سماح إدريس ما هو معروفٌ وشائعٌ عن حاضر كريم وماضيه منذ كان عضوًا في الحزب الشيوعي العراقي إلى يومنا هذا، وكلُّها معلوماتٌ وردتْ على لسان مراجع موثوق بها وعلى لسان المثقفين العراقيين الكبار.

تلك كانت الوقائع التي عرضتْها الآداب حرصًا منها على رسالتها في الكشف عن مصادر الخطر الذي يتعرّض له المثقفون العراقيون والعرب من جرّاء أنشطة ظاهرُها الرحمةُ وباطنُها العذابُ. وجاء ذلك عن حسن نيةٍ باعتبار أنّ هذه النية لا تنتفي كلما كانت الوقائعُ المجلى بها صحيحةً وغير مفتعلة.

غير أنه ليس في الإمكان قولُ الشيء نفسه عن السيد فخري كريم، إذ إنّ شهوة الانتقام هي التي تغلّبتْ لديه. فهو استنكف عن استعمال حقه في الرد، وهو الحق الذي أوْلته المادةُ ٦ من قانون المطبوعات كلَّ مَنْ يَعتبر أنّ مطبوعةً ما قد تناولتْ شخصًا بما ليس فيه، بحيث تُلْزم هذه الأخيرةُ بنشر الردّ في المكان عينِه الذي وَرَدَ فيه الخبرُ المشكوُّ منه، وبالأحرفِ عينها.

هذا الموضوع تناوله رهطٌ من المثقفين اللبنانيين والعرب الكبار الذي أصدروا بيانًا دَعَوْا فيه إلى الأخذ بـ «ميثاق شرف بين أنصار الكلمة الحرة» يمتنعون بمقتضاه عن مراجعة القضاء كلّما وافق المشكوُّ منه على نشر الردّ الصادر عن الشاكي.

هل هذه دعوةٌ إلى تحريم اللجوء إلى القضاء وإبطال مفعول القانون كما جاء في المقال الذي كتبه الأستاذ عباس بيضون تحت عنوان «أبعد من حرية الفكر» (**السفير** ٢٠٠٨/١/٢٥)، والذي أبدى في نقده لميثاق الشرف المقترح عدمَ فهمه معنى «كلّ هذا والشجب عند لجوء الناس إلى العدل الذي يحكم لهم أو عليهم بموجب شريعة جامعة،» معتبرًا أنّ «ميثاق الشرف وموقّعيه يعارضان [كذا] حريةَ الفكر بالقانون والعدل وأنّ من حقهما تجاوزهما،» خالصًا إلى أنّ ذلك يشكّل مقدماتٍ للعيش «خارج القانون،» غافلاً عن أنّ أصحاب ميثاق الشرف قد اشترطوا في دعوتهم، كما أسلفنا، أن يكون الناشرُ قد امتنع عن نشر الردّ؟

أما بالنسبة إلى القانون فإننا نستعيد هنا ما قاله عنه جورج شحادة في «سهرة الأمثال»: «إنّ في استطاعتي أن أنزِّه فيلاً في القانون. كلُّ شيء يمرّ من خلاله. كلّ شيء إلاّ الفقير...». نعم، يجب أن ننظر إلى القانون في حقيقته؛ فما يُعتبر عادلاً اليوم قد يُعتبر ظالمًا غدًا، بصرف النظر عمّا هو حالُ قانون المطبوعات اللبناني. بالأمس، كان توجيهُ أيّ انتقاد إلى الحكّام يُعتبر «سبّاً للسلطان،» وكانت أدنى عقوبةٍ لهذا «الجرم» هي فكّ رقبةِ الناقد أمام المحاكم؛ فإنّه إذا كان المفروض فيها أن تَحْكم بالعدل حسبما يقال فإنّها مقيّدة بالقانون. ما نعتبره خطيرًا في محاكمات الأستاذ عبّاس بيضون هو الدعوة إلى القبول بالأمر الواقع، دولةً وقانونًا، في مواجهة محاولةٍ من محاولات التغيير التي نادى بها موقّعو ميثاق الشرف، وبصرف النظر عن أحقيةِ ما يَدْعون إليه.

تبقى هناك مسألةٌ نرى ضرورةَ الإشارة إليها وهي: ما مدى الحصانة القانونية والأخلاقية التي يحقّ لمن تعاطى الشأنَ العامَّ التمسُّكُ بها في مواجهة الشفافية والنقد؟ إنّ طبائعَ الاستبداد التي لا تزال متحكّمةً في الكثيرين من أهل السلطة عندنا تَدْفع بهم إلى المطالبة بتوفير الحدّ الأقصى من الضمانات لهم إزاء الرأي العامّ. أليس هذا ما فعله كبيرُ مستشاري رئيس الجمهورية، الذي يَحْضر معه لقاءاتٍ مع رؤساء الدول ومؤتمراتٍ دوليةً، في دعواه على الآداب؟

القدحُ والذمُّ غيرُ مقبولَيْن. ولكنّ ما نخشاه أكثر هو التعرُّض لحرية الرأي. فمن يبدأ بحرق الكتب والمطبوعات ينتهي بحرق البشر، وفقًا لذلك القول المأثور.

جريدة النهار، ٢٠٠٨/٢/٨

❖ ❖ ❖

لا تدينوا... كي لا تدانوا

خليل بركات

في حديث لبرنامج «كلام موزون» على قناة ANB الفضائية استوقفتْني مقابلةٌ مع الصحافي العراقي السيد فخري كريم يبرِّر فيها أسبابَ إقامة دعوى ضدّ مجلة الآداب (ذاتِ المكانة التاريخية المميّزة في الثقافة العربية المعاصرة والتي أطلّ مِنْ على صفحاتها كبارُ الأدباء والشعراء والكتّاب العرب عمومًا والعراقيين خصوصًا)، وضدّ رئيس تحريرها، الصوتِ الجريء والمثقفِ الملتزم الدكتور سماح سهيل إدريس.

ولقد اندفع السيد كريم في تبريراته للجوئه إلى القضاء، فأكّد أنّه لم ينزعج البتّةَ من أن يكون للدكتور سماح إدريس رأيٌ مخالفٌ لرأيه، لكنّه لا يسمح بأن يكون الخلافُ في وجهات النظر مبرِّرًا للاتهامات الشخصية وللنيل من كرامة الناس وشرفهم وسمعتهم.

ولم يكد كريم ينتهي من «مرافعته» التي أراد فيها أن يستدرَّ عطفَ الآلاف من المثقفين الغاضبين على خطوته القضائية بملاحقة مجلة الآداب، وهي خطوةٌ لم يتورّعْ عنها بعضُ أكثر الحكّام استبداديةً، حتى بدأ فجأةً يكيل الاتهامات لنُخَبٍ من المثقفين العرب الذي وقّعوا عريضةَ التضامن مع مجلة الآداب بأنّهم «أزلامُ صدّام حسين،» و«عملاءُ المخابرات السابقة،» (بالإضافة إلى تعابير بذيئة يَصْعب تكرارُها). وربما نسي السيد كريم أن يتّهمهم بأنّهم ما زالوا يتلقّوْن رشًى ماليةً حتى اليوم، أيْ بعد خمس

سنوات على الاحتلال وانهيار النظام. وهكذا، وبلمح البصر، تحوّل كريم من معترضٍ على المسّ بكرامات الناس وشرفِهم واتهامِهم بغيرِ وجهِ حقّ، إلى الدور ذاتِه الذي انتقده، وإلى الأسلوب الذي اعترض عليه إلى درجة المقاضاة القانونية.

ولقد اختار السيد كريم كنموذج لهؤلاء المثقفين اسمَي الأستاذ معن بشّور والدكتور خير الدين حسيب، من دون أن يلتفت من بعيد أو قريب إلى مكانة كلٍّ من الرجليْن، كلّ داخل بلده وعلى مستوى الأمة بأَسْرِها وبين أحرار العالم، بل من دون أن يتذكّر أبدًا أنّ هذيْن الرجليْن بالذات لهما تاريخٌ طويلٌ في المواقف الاستقلالية عن الأنظمة العربية، بما فيها النظامُ العراقي السابق للاحتلال، وأنّهما واجها بسبب هذه المواقف صعوباتٍ عدةً يعرفها العراقيون قبل غيرهم: فالدكتور خير الدين حسيب، العالِمُ والباحثُ ورئيسُ واحدٍ من أكبر الصروح الثقافية والبحثية العربية، «مركز دراسات الوحدة العربية،» دخل السجنَ في ظلّ النظام السابق للاحتلال، لأكثر من عاميْن ونيّف، وتعرَّض لتعذيبٍ ما زالت آثارُه موجودةً على جسمه. ومواقفُ الدكتور حسيب ودورُه الفكري والسياسي القومي في تشريح الأوضاع العربية، وخصوصًا أوضاع العراق، بكلّ نزاهةٍ وجرأةٍ وتجرّد، باتت معروفةً للجميع، مؤيِّدين له ومعارضين؛ وكلُّهم مُجْمعون على احترامه وتقديره كمنارةٍ قوميةٍ مضيئةٍ في سماء العرب. أما السيد معن بشّور، وهو أحدُ قيادات البعث المعروفة في أوائل السبعينات، فلقد أدّت اعتراضاتُه مع عددٍ من رفاقه على بعض الممارسات غير الديموقراطية ضدّ بعثيين وغير بعثيين، في العراق وخارج العراق، إلى أن يُخْرَجوا من تنظيمات البعث وأن يَسْعَوْا مع كلّ النهضويين في الأمة، من كلّ القوى والتيارات القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية، إلى تشكيل كتلة تاريخية كبرى لمواجهة التحدّيات الخارجية والداخلية وحملِ لواء المشروع النهضوي العربي.

ومن المفارقات الطريفة التي وَقَعَ بها السيد كريم بعد أن نشرتْ صحيفةُ **المدى** التي يَمْلكها لائحةً بأسماء المستفيدين ممّا يسمّى «كوبونات النفط» العراقية في العهد السابق للاحتلال (وبالمناسبة، تبيَّن أنّ الحديث عن هذه الكوبونات زوبعةٌ في فنجان، هدفُها التغطيةُ على الاختلاسات الكبرى التي قامت بها إدارةُ الاحتلال وعملاؤها من الشعب العراقي) أنّه قال في حديث إلى صحيفة **المجلة** (العدد ١٢٥٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢١) في معرض الدفاع عن صدقية اللائحة المنشورة في صحيفته: «لو نريد أن نزوِّر الوثائقَ لزوّرنا على معن بشّور وهو عدوّ، أو على عبد الباري عطوان [!]»

وبالطبع لا يضير السيّد معن بشّور أن يلتحقَ كريم بواضعي لائحة المطلوبين لقوات الاحتلال الذين اختاروا بشّور من غير العراقيين ليضعوا اسمَه عليها، لأنّه يدرك، كما ندرك نحن، أنّ ملاحقةَ المحتلّ الأميركي وأدواته شرفٌ كبيرٌ لأيّ عامل في الشأن العامّ، ودليلٌ على سلامة توجُّهه، وتأكيدٌ على أنّ تشويهَ سمعة أمثاله مهمّةٌ دائمةٌ للمحتلّ ولكلّ مَنْ يسير في ركاب المحتلّ.

فهل يستحقّ التضامنُ مع مجلة الآداب كلّ هذا «التوتُّر» من السيد كريم، وكلّ هذه الاتهامات تُلقى يسارًا ويمينًا؟ هل يُعقل لمن ينتفض دفاعًا عن «شرفه وكرامته» أن يبادر إلى اتّهام الآخرين بما يَرْفض أن يتّهمه به الآخرون؟

وماذا لو أقام حسيب وبشّور، أو أحدُهما، دعوًى قضائيةً ضدّ فخري كريم أمام المحاكم اللبنانية، خصوصًا بعد حديثه التلفزيوني في لبنان؟ فهل سيأتي «بوثائق سرية» من أرشيف الدولة العراقية تؤكّد اتهاماته، علمًا أنّ هذه الوثائق لو كانت موجودةً بالفعل لامتلأتْ بها صحافةُ الاحتلال ووسائلُ إعلامه المختصّة بالتشهير والتحامل على شرفاء الأمة؟

وفي النهاية نستحضر قولاً للسيد المسيح (ع): «لا تدينوا كي لا تدانوا!»

أُرسلتْ بالفاكس إلى الآداب

❖ ❖ ❖

أحمد الزين

أنا مستعدٌّ للادّعاء على جريدة المدى

كتب السيد عمر نشّابة في عدد ٢٠٠٨/٢/٦ من جريدة **الأخبار** شيئًا عن الدعوى التي رفعتُها بوكالتي عن السيد فخري كريم أمام محكمة المطبوعات في بيروت، على مجلة الآداب، لنشرها مقالاً كتبه السيد سماح إدريس، ينطوي على ذمٍّ وقدح بموكّلي. إذا كان السيد نشّابة قد كتب ما كتبه دون أن يقرأ النص الكامل للدعوى، فليس من حقه أن يكتب عنها... إلاّ إذا كان يعمل بالقاعدة الجاهلية: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا!» أما إذا كان قد كتب ما كتبه بعد قراءة النص الكامل للدعوى، فيكون قد حاول دون وجه حق، إفراغ الدعوى من سندها القانوني عن طريق تشويه الوقائع المسندة إليها، بالزعم أنها مبنيّة على استنتاج مجرد ينسب إلى السيد سماح إدريس مشاعر الضغينة ضد فخري كريم، وأنها مسندة إلى كلمة «سارق» التي لا وجود لها في مقال السيد إدريس المشكوّ منه.

تعرّف المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات اللبناني «الذم» بأنه: «نسبة أمر إلى شخص ولو في معرض الشك أو الاستفهام ينال من شرفه أو كرامته.» وتعرّف المادة نفسها «القدح» بأنّه: «كل لفظة ازدراء أو سباب، وكل تعبير أو رسم يشفان عن التحقير.» ولقد طرح إدريس في مقاله السؤال التالي: «... هل يعرف المدعوّون إلى مهرجان المدى ممّن طبّل وزمّر لإنجازات كردستان الديموقراطية مَن هو مدير مهرجان المدى، الأستاذ فخري كريم؟» وسارع إدريس إلى الإجابة عن سؤاله ليقول: «فيكفي أن يلتقوا بأيّ شيوعي عراقي مخضرم نظيف من حزب الرفيق فهد، ليعلموا أين آلت أموالُ الحزب الشيوعي العراقي... وأموالُ مجلة **النهج** ودار المدى، وليعلموا صلاتِ بعض الشيوعيين العراقيين القدامى/ الجدد بمخابرات صدّام نفسه في الستينات والسبعينات، فضلاً عن المخابرات العربية والأميركية والبريطانية في ما تلا ذلك من عقود.» وليثبت إدريس أنه يقصد بالتحديد، بكلامه أعلاه، السيد فخري كريم يتابع قائلاً: «أم أنّ ذلك كلّه لا يهمّ ما دام بعضُ المتموّلين العراقيين الكبار الحديثي النعمة يقيمون المهرجانات الثقافية، ويدعمون الثقافةَ الشعبية بكتابٍ مجانيّ يوزّع بالملايين كل شهر...».

على هذا الأساس نقول للسيد عمر نشّابة: إنْ كنتَ لا ترى ذمّاً وقدحًا في تلك العبارات، وإنْ كنتَ لا تراها تنال من شرف السيد فخري كريم أو كرامته، ولا ترى ما تنطوي عليه من تحقير لإنسانيته وتاريخه، إنْ كنتَ لا ترى كلّ ذلك رغم أنّها تَنْسب إليه سرقةَ أموال والعمالةَ لعدة مخابرات، فيصبح السؤالُ المشروعُ في مثل هذه الحال: ما هو مفهومُ الشرف عندك والكرامة؟

وبالإضافة إلى ذلك، ارتكب إدريس جرمَ التحقير والإهانة لا بحقّ السيد فخري كريم وحده بل بحق مئات من المثقفين والصحافيين الذين حضروا مهرجانَ المدى الثقافي في أربيل حين سأل في مقاله: «فهل يندرج مهرجانُ المدى ضمن خطوات الطالباني (ومستشاريه الثقافيين) لشراءِ ضمائر المثقفين والصحافيين العراقيين والعرب وكمِّ أفواههم عن قول الحقيقة...؟»

لم أقرأْ ما نشرتْه جريدة **المدى** بحق شخصيات لبنانية ذَكَر أسماءَهم السيد نشّابة. فإذا كانت **المدى** قد نعتتْهم فعلاً بأنهم «زُمَرُ عناصر المخابرات العراقية السابقة والمستفيدين من مدفوعاتها،»* فأنا من المستعدّين للادعاء على جريدة **المدى** دفاعًا عن السادة المذكورين إذا أرادوا الادّعاء، وذلك لأنني ممّن يعتقدون مع القاضي الجليل الراحل الرئيس يوسف جبران بأنّ «الحرية تَنْبع من كرامة الإنسان. فليَحقّ للصحافي أن يطالب بالحرية، يجب أن يكون، في ما يكتب وينشر، محافظًا على كرامته وعلى كرامة الآخرين، وإلاّ يجب أن يُعاقب وأن يكون عقابه زاجرًا.»

لقد نشرت **الأخبار** مقالات عديدة، تضامنًا مع مجلة الآداب ومع حرية الرأي والتعبير، مقالات تستنكر اللجوءَ إلى القضاء إلاّ في حال تمنّع الوسيلة الإعلامية عن نشر الرأي المضادّ. لقد قلنا في الدعوى إنّ من حق إدريس أن يعبّر عن رأيه في أوضاع العراق وكردستان وفي مهرجان المدى الثقافي، لكنْ في إطار الكلمة المسؤولة والبحث الموضوعي الرصين. لقد قال إدريس في قسم كبير من مقالته ما يريد على الصعد المشار إليها، فما حاجته للذم والقدح بالسيد فخري كريم؟ فيا أيها الأصدقاء المتضامنون مع مجلة الآداب، لو اتُّهم أحدُكم غدًا على صفحات مجلة أو جريدة، أو على شاشة تلفزيون أو في موقع إنترنت أو على موجة أثير بالعمالة لمخابرات دولة أو عدة دول، أو بسرقة أموال اؤتمن عليها، أو بشراء ضمائر مثقفين وإعلاميين... وهذا مألوف في عالمنا العربي، هل يمكن الكلام في هذه الحال على «رأي مضاد» يبديه المتهم بكل تلك الجرائم؟ وهل لغير القضاء أن يتهم؟ وهل من ملجأ غير القضاء في مثل هذه الحال؟

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٢/١٨

❖ ❖ ❖

ما قد يستفيد منه أحمد الزين

عمر نشّابة

القانون هو الذي يحدّد الحقَّ في الكتابة، لا وكيلُ صاحب جريدة استَخْدَمت القدحَ والذمَّ بحقّ ناشرين وسياسيين ومثقفين عرب ولبنانيين. ويُستغرب أن تصدر عن أحمد الزين أحكامٌ عمّا «يحقّ» وما «لا يحقّ.»

على كلّ حال النصّ الذي نُشر في **الأخبار** في عدد ٢٠٠٨/٢/٦ ليس فيه «زعمٌ أنّها [أيْ دعوى كريم على الآداب] مبنيّةٌ على استنتاجٍ مجردٍ يَنْسب إلى السيد سماح ادريس مشاعرَ الضغينة ضدّ فخري كريم.» بل الحقيقة هي أنّ وكيل صاحب جريدة **المدى** يصف في نصّ الدعوى مشاعرَ إدريس، وهو أمرٌ ليس من اختصاصه.

* - راجع المقال الأخير في الردود، القسم III، مثلاً. (الآداب)

أما ما يتعلّق بالكرامة الإنسانية، فإنّ وكيل فخري كريم، الذي تربط وكيلَه بالسلطات الأميركية علاقةٌ جيدةٌ، قد يستفيد من مراجعة سجلّ هذه السلطات في إذلال الناس، والمسّ بكرامات شعبٍ بأسره، وتدمير مقومات عيشهم.

لقد جمع الدكتور سماح إدريس معلوماته عن تاريخ فخري كريم من مناضلين شرفاء في الحزب الشيوعي العراقي. وقد يتأكّد الزين من صحّة تلك المعلومات عبر الاتصال بهم (وإذا أراد يمكنني تزويدُه بالعناوين والأسماء.) كذلك قد يستفيد الزين من قراءة جريدة موكّله ليكتشفَ في صفحاتها قدحًا وذمّاً بحقّ كرامات الناس. فلننتظرْ دعوى أحمد الزين على وكيله ليؤكّد بذلك أنّ كلامَه ليس مجرّدَ حبرٍ على ورق!

جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٢/١٨

❖ ❖ ❖

سمـــاح إدريس

ردٌّ على الزملاء المنتقدين

يَصْعب أن أردّ في مقالٍ واحدٍ، وضمن فترةٍ زمنيةٍ قصيرة، على كلّ المقالات التي هاجمت افتتاحيتي في الآداب ٥ ـ ٦، ٢٠٠٧.* ولكنّي سأحاول أن أمرّ سريعًا على بعضها.

عبد الستّار ناصر. ليس بالضرورة يا أخ عبد الستار أن أعيشَ في الخمسينيات لكي أكتبَ عن الحزب الشيوعي العراقي، وإلاّ لَما كتب أحدٌ اليومَ عن الشعر الجاهلي أو الثورة الفرنسية مثلاً! أما «النقطة الكبيرة مع خطّ» فهما لا يقتصران على حديثي عن السيّد كريم، وإنّما وردا أربعَ مرّات في افتتاحيتي؛ وهو ما يُثبت أنّ هذه الأخيرة لم تَتَقصّد زميلَكَ، الذي لم يتجاوزْ كلامي عليه بالمناسبة بضعَ كلمات من أصل ثماني صفحات. ثم إنّني لم أُدِن الذاهبين إلى كردستان ـ العراق أو إلى مهرجان المدى، بل دِنْتُ مَنْ ذَهَبَ مِنْ دون أن ينبسَ ببنتِ شفة عن الاحتلال والمظالم والعيوب التي يتحدّث عنها الأكرادُ العراقيون أنفسُهم وتقاريرُ الأمم المتحدة. ولَفْظا «السرقة» و«العمالة» لم يَردا في الافتتاحية مطلقًا كما توحي. والآداب، التي لم تعد تصدّق أنّها هي المجلةُ نفسُها التي كانت لأبي سهيل، أذكّرك بأنّكَ كَتَبْتَ فيها أثناء «عهدي» مراتٍ عدة، ولي منكَ رسائلُ مدح! وأما «الثمن» الذي تَزْعم أنّه أبعدَ الآداب عن «قلعتها الشامخة» فهو من قبيل القدح والذمّ الذي سأغضّ الطرفَ عنه، غير أنّني ألفتُ نظرَ القرّاء (ما دمنا نتحدّث عن «الثمن») إلى الخبر التالي الذي ورد على موقع **المدى** بتاريخ ٣٠ ديسمبر: «وَجّه رئيسُ الجمهورية جلال الطالباني رسالتيْن إلى المبدعيْن الفنّان بدري حسّون والكاتب عبد الستّار ناصر للاطمئنان على صحّتيْهما. وأوعز طالباني بتغطية تكاليفِ علاجهما، حيث يعاني المبدعان من ظروفٍ صحّيةٍ تستدعي مداخلاتٍ جراحيّةً لكلٍّ منهما.»

نعم، سأبتلع الإهانةَ، وسأغضّ الطرفَ، متمنّيًا لك يا أخي عبد الستّار الشفاءَ العاجلَ ومواصلةَ الإبداع الذي كانت لنا، في مجلة الآداب ودارِ الآداب، متعةُ نشره.

حازم مبيضين. لو جَرَتْ مسابقةٌ لصاحبِ «أكبر عدد من الأخطاء في أقلّ عدد من الكلمات» لفاز مبيضين بالجائزة الأولى. فالدعوى المرفوعة ضدّ الآداب ليس فيها طلبُ اعتذار، بل نشرٌ للحكم مجّانًا. وسهيل إدريس كان حيّاً يُرزق حين كتب مبيضين مقالته (توفّي الوالدُ بعد ١٨ يومًا). و«ميثاق الشرف» لم يقترحْ كواتمَ الصوت حلاً، مثلما لم يؤيّد أن يكون القضاءُ هو الحلّ الأوحدَ والأخيرَ إلاّ إذا امتنع الناشرُ عن نشر الردّ على ما قد يُعتبر «قدحًا وذمّاً.»

وإلى جانب الأخطاء، يَلْفتنا في مقالة مبيضين تباهيه بتنظيم المهرجان الذي كان يمكن أن يعرِّض «٨٥٠ مثقفًا» لمذبحةٍ قد يشنّها «التكفيريون والصدّاميون.» ونقول: اللّه ستَرَكم أيُّها الزملاء!

كما يَلْفتنا استنكارُه لأنّ افتتاحيتي عن كردستان «لم توفِّر السعودية.» ونسأله: لماذا نوفِّرها أصلاً؟ أنظامُها براءٌ من بلائنا العربي، ولاسيّما على مستوى الصحافة والإعلام؟

وأخيرًا، يَلْفتنا تحريضُه السيد كريم على مقاضاةِ جميع مَنْ هاجمه. ولكنّنا نسأله: لماذا لم يَفْعل كريم ذلك؟ ولماذا استهدفني دون الآخرين من العراق وفلسطين والمغرب وسورية وتونس والأردن...؟ ولماذا لم تُجِبْ أنتَ بنفسك يا حازم عن السؤال الذي طرحتَه؟

---

* ـ راجع القسم III من هذا الملفّ. (الآداب)

محمد مزيد. يُقارن مزيد ما أكتبُه بالمفخَّخات التي تَقْتل العراقيين. وهذا الذي يقوله، في الحقيقة، ممارسةٌ للإرهاب الفكري بذريعةِ وقف الإرهاب الفعلي. إنّه يستعيض عن المناقشة الفكرية بوضعي في سلالةٍ واحدةٍ مع تنظيم القاعدة، ويتوهّم ذلك كافيًا لإفحامي!

على أنّنا سنلاحظ في الردود، ابتداءً من هذا المقال، بروزَ اللعب على وتر «الوطنية العراقية» في مواجهة الافتتاحية و«الميثاق» والبيانات المتضامنة مع الآداب. إنّنا، نحن «العرْبان» (هكذا)، نَحْسد الوردةَ العراقيةَ على تفتُّحها، بحسب مزيد، فنتحالفُ مع الظلاميين والمفخِّخين في مواجهته! حقّاً، إنّ الشوفينية «الوطنية» ملاذٌ للعُقْمِ الفكري، وهروبٌ من السِّجال المنطقي.

عبد الرزاق رشيد الناصري. يمتدح الناصري «أيادي [كريم] الكريمة» على الثقافة، ولكنّنا لا نَفْهم صلةَ ذلك «بمساعدة عشرات الشبّان والشابّات على الزواج.» كما لا نَفْهم التضحيةَ الكبرى التي بذلها كريم في إصدار «كتاب **المدى** للجميع» ما دام قد قال (أو زعم) على إحدى الفضائيّات (قناة «العربية») أنّ ذلك لا يكلّفه شيئًا تقريبًا: فهو يكتفي بـ «تجهيز» الكتاب (أيْ تنضيدِه ووضعِه على قرصٍ)، وإرسالِ القرصِ إلى الجرائد بالبريد السريع، ومن ثم تقوم هذه الأخيرةُ (لا «مؤسسةُ المدى») بطباعة الكتاب على نفقتها الخاصة!

ومقابلَ المديح والتملُّق، يمارس الأخ الناصري شتمًا شخصيّاً نضعه في تصرُّف موكّل السيد فخري المحامي أحمد الزين، وبرسم قاضي المحكمة، ولاسيّما حين يَسْتخدم تعبيرَ «العواء الكريه» في نعتِ ما كتبتُه. على أنّني لا أَطلب مقاضاتَه ولا اعتذارَه طبعًا، لأنّ الشتم يحطّ من قَدْره لا قَدْري. وأَمْضي لأُلاحظ أنّه أعاد التذكيرَ بموقف الشيوعيين العرب من الوجودية ومن ترجمة سهيل إدريس لأعلامها، ويُثيرني هنا أن يقتصرَ نضالُ الإنسان في نظر الأخ عبد الرزّاق على «الاستلاب والقهر.» يبدو، إذن، أنّ **التصدّي للاحتلال** لم يعد مهمّاً في نظر الشيوعي «الجديد،» لأنّ أعداءه هم الاستلابُ والقهرُ (والظلاميةُ كما يضيف لاحقًا). وهذا، على كل حالٍ، هو الموقفُ المعيب الذي تتبنّاه القيادةُ الرسميةُ في الحزب «الشيوعي» العراقي، وفي بعض اليسار المُتَلَبْرِل عامةً.

أما أنّ سهيل إدريس أَرسل عددًا إلى العراق وحَذفَ منه مواضيعَ «غيرَ مرغوبة،» فتلك قضيةٌ أجاب عنها سهيل مراتٍ كثيرةً كما أَذْكر، معترفًا بزلّتِه، ملقيًا بجزءٍ من اللوم على الكتّاب العراقيين أيامَ نوري السعيد: فقد كان هؤلاء يرسلون موادَّهم إلى أبي ويقولون إنّ صوتَهم غيرُ مسموع في الخارج، ونَصَحوه بأن يضع موادّهم ضمن ملزمةٍ تُزال عند إرسالها إلى العراق؛ وبذلك يَضْمنون، كما توهّموا، إسماعَ صوتهم في الخارج من دون أن يؤثّر ذلك في وصول المجلة إلى الداخل. غير أنّ العدد المذكور مُنِعَ من دخول العراق بسبب روحه المقاومة المبثوثة في ثناياه. وعلى كلّ حال، فقد كان المرحوم د. سهيل من الجرأة الأدبية بحيث أقرّ بزلّتِه، في حين أنّ الأستاذ عبد الرزّاق يتباهى بوقاحةِ ألفاظه، وبتبريره للاحتلال والانتهازية، وبتغزُّله الفجّ بأولياءِ نعمته.

صلاح زنكنة. يتحدّث الأستاذ زنكنة عن «الأبواق المأجورة،» ويقصد الآدابَ وأنصارَها من الموقّعين والموقّعات على البيانات و«ميثاق الشرف.» لكنّه ينسى (ويريد من القرّاء أن ينسَوْا) ما كان قد ذكَره قبل أربعة سطور فقط عند كلامه على «تخصيص [المدى] رواتبَ للأدباء والفنّانين العراقيين لتجاوز محنتهم في هذا الظرف الصعب...». فلو افترضْنا أنّ الآداب مأجورة ـ وبالمناسبة، لِمَ لا تُكشفُ حساباتُ المجلات الثقافية العربية أمام الملإ (وأنا أوّلُ المستعدِّين)؟! ـ فلماذا يكون ما نَقْبضه حرامًا، ويكون ما يَقْبضه العراقيون أو غيرُهم من «مؤسسة المدى» حلالاً؟ وما هو الخيطُ الرفيعُ الفاصلُ بين «تخصيص الرواتب... لتجاوز المحنة» وتخصيص الرواتب لشراء الولاءات؟ وأخيرًا، هل يندرج اتّهامُ زنكنة لنا ولأنصارنا بأنّنا «أبواقٌ مأجورةٌ» ضمن القدح والذمّ، أمْ أنّه يحقّ لكتّابِ **المدى** ما لا يحقّ لغيرهم؟

كاظم الحجّاج. يزعم الأخ كاظم أنّنا نَشْتم العراقيين وأدباءَهم، وأنّنا نَكْرههم مهما كانوا، جاهلاً أو متجاهلاً أنّ الآداب كانت (وستبقى ما دامت على قيد الحياة) صوتَ العراق، وصوتَ مثقفيه ومناضليه الشرفاء. نعم، هي لم تكن، ولن تكون، صوتَ المدافعين عن بقاء الاحتلال بحجّة أنّ خروجَه من العراق، كما زعم الحجّاج، «كارثةٌ لأنّ البديل هو دولةُ العراق الإسلامية.» أيُّ عارٍ هو هذا القول! فبدلاً من أن يَطْرح اليسارُ والتقدُّميون عامةً برنامجًا متكاملاً لمقاومةٍ وطنيةٍ وتعدّديةٍ وشاملةٍ ضدّ المحتلّ، وضدّ القمع والإرهاب الفكري، ترى الحجّاجَ بنَ كاظم، باسم التقدّميين الجدد، ينضمّ إلى مبرِّري الاحتلال بذريعة الخوف ممّا يزعم أنّه المقاومةُ الحالية. نعم، المقاومة الحالية في العراق، وفي فلسطين، وفي لبنان،... قد لا تكون المقاومةَ المُثْلى التي نريدها، وقد كتبنا الكثيرَ الكثيرَ في ذلك الأمر، ومن الواجب نقدُ المقاومة نقدًا علميّاً ورصينًا بهدف

تجذيرها وتطويرها. إلاّ أنّه ينبغي على من يَنْقد المقاومةَ الحاليةَ أن **يمارس** المقاومةَ بالطريقة التي يفضّلها أو يستطيعها (مقاومة اقتصادية، كفاح مسلّح أكثر تركيزًا، مقاومة ثقافية،...). لكنْ أن تكون ثغراتُ المقاومة الحالية، أو ظلاميةُ بعض أطرافها، ذريعةً للمطالبة ببقاء الاحتلال، فذلكم هو عارُ اليسار «الجديد» في العراق ولبنان وفي غيرِ مكانٍ.

فالح عبد الجبّار. الدكتور فالح لم يقرأْ «ميثاقَ الشرف.» فالميثاق لا يحرِّم اللجوءَ إلى القضاء كما ذكرنا؛ وإنّما يقترح ألاّ يلجأ المرءُ إليه إلاّ إذا امتنعت الوسيلةُ الإعلاميةُ عن نشر ردّه. على أنّني ما زلتُ مقتنعًا بأنّني لم أشهِّر، بل إنّ ما قلتُه في افتتاحيتي عن كريم ليس شيئًا مقارنةً بما كتَبه بعضُ رفاقه السابقين، وليس شيئًا مقارنةً بما اقترفَهُ في حقّي زملاؤه الحاليون الذين نَشَرتُ مقالاتهم في هذا العدد رغم أنّهم اتّهموني بأنّي مأجور و... أُمارس العواءَ! وبالمناسبة، هل يجرؤ د. فالح على كتابة مقالٍ ضدّ زميله وضدّ الشتّامين الآخرين؟ وهل يجرؤ على إرساله للنشر في **المدى والحياة**؟

لكنّ الأهمّ هو أنّ عبد الجبّار يلمِّح إلى أنّ ما كتبتُه يُضرّ بالمجتمع المدني و«الحضارات.» إذا كان هذا صحيحًا، فكيف يصف ما يرتكبه الأميركيون والميليشياتُ والحكّامُ الحاليون بحقّ الحضارة في العراق؟ عجبًا لليبراليةٍ يَخْدش حساسيَّتَها كلامٌ يتساءل (أسوةً بكلامٍ لعشراتٍ سابقين) عن مصير أموال الحزب الشيوعي العراقي ومجلة **النهج**، ولا يَخْدشها الاحتلالُ والنهبُ والاسترزاقُ والسياساتُ التقسيمية والعِرقية!

عبد الرزّاق الصافي. يتحدّث الصافي عن «المئات» من المثقفين والمبدعين العرب والعراقيين الذين طاوَلَتْهم اتّهاماتي و«سبابي.» فأين هم هؤلاء المئات يا صافي؟ في علمي أنّني لم أتطرّقْ إلاّ إلى ثلاثة مثقفين في ما يخصّ موقفَهم من مهرجان «المدى» (وائل عبد الفتّاح وعبّاس بيضون وأحمد بزّون)، وأوّلُهم وَرَد ذِكرُه في معرض تأييدي النقدي. فهل يَحْسب الصافي أنّه قادرٌ بكذبةٍ حسابيةٍ صغيرةٍ على استعداء «مئات» العراقيين والعرب ضدّي؟

أما أنّني والكثيرين «نعادي الحزبَ الشيوعي العراقي [القيادة الرسمية الحاليّة]، والعمليةَ السياسيةَ الجاريةَ في العراق... وقيادةَ الحركة القومية الكردية» الحالية، فهذا صحيح. فالحزب الشيوعي الرسمي، حزبُ الرفيق فهد، بات اليومَ في رأيي ورأي الكثيرين إحدى المدرَّعات الفكرية (think tanks) للاحتلال الأميركي. وهذا ما يقوله شيوعيون ويساريون ووطنيون عراقيون (وعربٌ) كثيرون أمثال باقر إبراهيم وشوكت خازندار ونوري المرادي وعبد الأمير الركابي وعلاء اللامي وعبد الجبّار الكبيسي وعدنان الطالقاني. وأما القيادة الكردية الحالية، لا الأكرادُ الذين هم رفاقُ الخندق الواحد والشهادة الواحدة في قلعة الشقيف عامَ ١٩٨٢ وفي غيرِها من مواقع المواجهة المسلّحة مع العدوّ الصهيوني، فهي اليوم حصانُ طروادة المستخدَمُ أميركيّاً للتقسيم، ولتعميق الخلافات الكردية ـ العربية، ولتأبيدِ الوجود الأميركي في العراق بحجّة خطر «القاعدة» و«الإرهاب» و«الدولة الإسلامية.» أَوَكنتَ تظنّ، يا صافي، أنّ الآداب ستؤيِّد مثلَ تلك «العملية السياسية»؟

أما «قيمةُ» المهرجان، فلم تكن ضمن اهتمامات الافتتاحية بالفعل، ولاسيّما بعد أن قَتَلَها الصحافيّون المدعوّون كتابةً ومديحًا (لانقديّاً في معظمه). ما كان يهمّني هو أنّ جُلَّ الذاهبين إلى المهرجان (مع استثناءٍ واحدٍ أو أكثر) لم يتحدَّثوا عن **خلفيّات** انعقاده: إذ لا يكفي، يا صافي، أن يُعقد مهرجانٌ، أيّاً كانت نجاحاتُه، وأيّاً كانت تحدّياتُه للمفجِّرين والمفخِّخين، لمجرَّد أن يُعْقد. ولا يُعْقل أن تُغْفَلَ **اليافطةُ السياسيةُ** التي عُقِد تحتها، وأن يُمتدَحَ راعيه (وهو رئيسٌ «منتخَبٌ» تحت الاحتلال وبرضاه)، ومديرُه (الذي صادفَ «سنواتٍ من الجدل حول أدواره السياسية والثقافية قبل السقوط المدوّي لصدّام» كما كَتَب وائل عبد الفتّاح في **الأخبار**، ٢٠٠٧/٥/١٢). فالمهرجان ليس الموسيقى فقط، ولا الشعرَ وحده، ولا اللوحاتِ الفنيةَ فحسب. بل إنّ هذه كلَّها، أيّاً كان مستواها الرفيعُ (وأرضُ الرافدين وَلودٌ للإبداع بالتأكيد)، حين تجيَّر منذ البداية للدعاية لنظامٍ يتعاون مع الاحتلال ويكرِّس التقسيمَ ويرسِّخ الممارساتِ العِرقيةَ، تصبح في أحسن الأحوال شيطانًا أَخْرسَ، أو تُضْحي في أسوإ الأحوال للأسف برغيّاً صغيرًا في مصنع «الديموقراطية» الأميركية في العراق. أتذْكر ما كان بعضُكم يقول في مهرجان المربد الصدّامي؟ لم يكن أحدٌ يشكّك في فحولةِ كثيرٍ من شعرائه المدعوّين آنذاك، لكنّ ما كنتم (أنتم أو غيرُكم) ترفضونه ـ وبحقٍّ ـ هو أن يغدو مهرجانُ المربد مهرجانًا لصدّام... لا للشعر. فكيف اندثر «وعيُكم النقديُّ» حين راح صدّام وعزيز، وجاء جلال وكريم؟ نعم، هناك فوارقُ بين المهرجانين، ونقدُنا لخلفيّات مهرجان المدى وموقعِه ضمن الخارطة السياسية العراقية الحالية هو من قبيل ألاّ يتحوّل هذا المهرجانُ أو غيرُه، في ظلّ غياب السِّجال، إلى ما انتهى إليه المربدُ.

وبالمثل، فإنّ «رعايةَ زواج جماعي لمئةٍ وأربعين شابّاً وشابةً» عملٌ تُشْكر عليه المدى (أو الحريري أو السيد نصر اللّه أو الوليد بن طلال أو...)، إلاّ إذا جُيِّر سياسيّاً، كما فعلتَ أنتَ يا صافي، وكما يَفْعل الرعاةُ عادةً (إذ لا شيء لوجه اللّه كما تَعْلم). فأنتَ لم تكتفِ بتهنئة «العرْسان» بزواجهم، بل فتحتَ النارَ مباشرةً أيضًا على «الإرهابيين من أنصار تنظيم القاعدة» وعلى «أيتام نظام صدّام حسين،» ومن دون أن تَذْكر كلمةً **واحدةً** عن الاحتلال الأميركي الجاثم على أرضِكَ،

وكأنّ مآسي العراق سبَّبتْها «القاعدةُ» وحدَها و«أيتامُ صدّام» وحدهم! نعم، نحن ندين التفجيرات الطائفية، أيّاً كان مَنْ يقوم بها (ولا تُستبعدُ المخابراتُ الأميركيةُ من ارتكابها بالمناسبة، على ما ذَكر جو كوِنْ Joe Quinn)،[1] وندين تفجير شارع المتنبّي الثقافي وغيرَه. لكنّنا نَرفض الاحتلالَ أولاً وأساسًا، ونفرّق بين المقاومة الشريفة الهادفة والتفجيرات الطائفية والمذهبية الدنيئة. أليس هذا ما ينبغي أن يكون عليه الوعيُ النقديُّ الحقيقي؟

ثم إنّني لستُ «خائفًا من المحاكمة» يا صافي؛ فأسوأُ ما قد تنتهي إليه هو أن تَحْكم عليَّ بالقدح والذمّ وبنشر الحكم في الآداب. ما كنتُ سأخافه هو أن أتخلّى عن واجبي الثقافي في فَضْحِ مَنْ يَقْدحون فعلاً، ويذمّون فعلاً، بأمّتنا وبعراقنا... وبذكاءِ القارئ! هذا ما يهمّني أولاً، مع احترامي للمحكمة.

فؤاد التكرلي: ليت التكرلي لم يُنْهِ حياتَه بهذه المقالة. رَحمكَ اللّه أيُّها الروائي القدير، وأربأُ بنفسي عن أن أناقشكَ وأنتَ في العالم الآخر. لكنْ لو تسنّى لك أن تقرأ كلماتي هذه، فحبَّذا لو راجعتَ ما كتبتُه لتتيقّن من أنّني لا أؤيِّد «أنظمة ديكتاتوريةً تدّعي الصبغةَ الوطنية» (مَنْ تَقْصد؟). ولو قرأتَ افتتاحيتي بشيء من التمعُّن، لرأيْتَ أنّني لم أفترضْ أنّ الطالباني وكريم مسؤولان مباشران عن تردّي الوضع في كردستان، وإنْ كنتُ حمّلتُ الحزبيْن الكرديْن مسؤوليةً عظمى عن تدمير كردستان عبر اقتتالهما قبل الاحتلال الأميركي بسنوات. ولو كنتَ حيّاً لسألتُكَ، أيُّها القاضي السابق، عن رأيكَ بالشتائم المقذوفةِ في وجهي، وهل كنتَ ستؤيِّد مقاضاةَ مُطْلِقيها؟ ولو كنتَ حيّاً لسألتُكَ لماذا لم يُقاضِ كريم كلَّ مَنْ اتّهمه صراحةً أو عن طريق التلميح، ومِنْ بينهم رشاد أبو شاور الذي كتب قبل سنين: «من أين للرفيق فخري كريم كلُّ هذه الأموال التي يُنفقها على دار المدى، والمهرجانات التي يقيمها؟ ماذا كان يشتغل طيلةَ ثلاثين سنة حتى امتلكَ هذه الثروة؟ أهي مِنْ مردود مؤلَّفاته؟ نجيب محفوظ لم يَعِشْ من مردود أعماله...»

وأخيرًا أيُّها المرحوم، هل نمارس نقدًا حقيقيّاً إنْ نحن التزمْنا عدمَ التشكيك في تمويل الثقافة والمثقفين؟ أليست الشفافيةُ المالية جزءًا لا يتجزّأ من ورشة الثقافة النقدية؟ ألا يفسِّر التمويلُ أحيانًا انقلابَ بعض المثقفين، بين ليلةٍ وضحاها، من تأييد نظامٍ ما إلى تأييدِ نقيضه؟

كاظم غيلان. مضحكٌ فعلاً الأستاذ غيلان. فهو يطالبني بأن أَرعى وأَدعم مشاريعَ المثقفين العراقيين بدلاً من «المدى.» وهل تعتقد أنّني قادرٌ على ذلك يا أستاذ؟ الحمدُ للّه أنّ لائحةَ كوبونات صدّام، التي «اكتشفها» فخري كريم بفضل «صديق» للقيصر بريمر كما ادّعى،[2] لم تَشْملني (وربّما ستَشْملني الآن بمفعولٍ رجعيّ). ولستُ ثريّاً كبيرًا، ولا مستشارًا لأحد الرؤساء النفطيين أو غير النفطيين، كي أستطيعَ أن أَصْرف «مِنَحًا» لخمسمئة مثقف عراقي«شهريّاً.[3] ولا أعرف فؤاد جميل، ولا جلال الطالباني، ولا مسعود البرزاني، ولا فاروق مصطفى، ولا «الصديق الرئيس علي ناصر [محمد]،» ولا «الرئيس الراحل حافظ الأسد،» ولا «الفقيد ياسر عرفات» الذين أكّد فخري كريم على قناة «العربية» أنّهم أعطوه (أو أعطوا حزبَه) دعمًا ماليّاً.[4] تأكّدْ يا أخي كاظم أنّ الآداب، لو كانت تَمْلك تلك الأموال، لما تردّدتْ لحظةً في رعاية مشاريعكم ودعمكم... بشرطٍ واحدٍ لا غير: ألاّ تتحوّلوا إلى مبخِّرين «لإنجازاتنا،» وإلى مبرِّرين لأخطائنا وخطايانا. فمالُ الآداب، إنْ حَضَرَ بغزارة (وأظنُّه لن يَحْضر)، سيكون مكرَّسًا لتعميق الوعي النقدي («المباح» وغيرِ المباح)، لا لتزييفِ الحقيقة أو تقزيمِها بحجّة «الواقعية.»

باسم حمّودي. حمّودي يقول إنّ «رسالةَ الآداب في الالتزام» قد انتهت «منذ السبعينيات.» لا أَفْهم كيف ينتهي الالتزام؛ فاسمُه يدلّ على أنّه لا ينتهي ما دامَ التطلُّعُ إلى الأفضلِ والأصلحِ هو الهدفَ الدائم. إنّ ما ينتهي، يا أستاذ باسم، هو الاستزلام... ليحلَّ محلَّه استزلامٌ آخر!

أما أنّني دخلتُ عالمَ الثقافة وأنا لا أدري ما أَفعل، فقولٌ صحيحٌ إلى حدٍّ ما. فأنا لم تكن لديّ يومًا، ولاسيَّما في بداية ترؤسي لتحرير الآداب، نعمةُ الوثوق بأنّني إنسانٌ ناجح؛ ومشاكلُ الآداب الماليةُ خيرُ دليل. لكنّ أبي أورثني شيئًا لن أتخلّى عنه بسهولة: إنّه الإيمانُ بالاستقلال المادي والفكري أولاً، والإيمانُ بضرورة وحدة هذه الأمّة ثانيًا ـ وإحدى الطرق

---

١ ـ راجع: سماح إدريس، «على طاولة جوزيف سماحة،» الآداب ٣ ـ ٤/٢٠٠٧، ص ٩٢.

٢ ـ في برنامج «إضاءات» الذي يقدّمه تركي الدخيل على قناة العربية (٢٠٠٨/٢/١) يقول كريم حرفيّاً: «حصلتُ عليها [الكوبونات] عن طريقِ صديقٍ له [أيْ لبريمر] قريبٍ من هذه الوثائق، استطاع في ليلةٍ ظلماءَ أن يَسْحبها ويصوِّرها ويعيدَها إلى مكانها. وبعد ذلك جرى الإقفالُ عليها بشكلٍ مطلق.» فتأمّلوا!

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ المصدر السابق.

أمام هذه الوحدة هي تجسيرُ الفجوات بين مكوّنات الثقافة العربية. وبالمناسبة، ما هي «الثقافةُ العراقيةُ» يا سيِّد باسم؟ وأين تفترق عن الثقافة «السورية» مثلاً؟ وإذا كنتَ تعتقد أنّي أريد أن «أضع اسمًا لي في مجمل حركة الثقافة العربية» عبر الإساءة إلى «الثقافة العراقية،» فلماذا تحقّقون غايتي، أنتَ وزملاؤك، وتضيّعون جهدكم وإبداعكم في كتابة أكثر من أربعين مقالاً ضدّي وفي إصدار البيانات وعقدِ المؤتمرات؟ لا أعتقد أنّكَ كتبتَ ما كتبتَ لتحقيقِ ما تزعم أنّه غايتي، وإنّما للإسهام في تحويل الالتفاف الثقافي العربي الحالي حول مجلة الآداب إلى التفافٍ «عراقي» حول فخري كريم ورئيسِه. ومن جديدٍ، تتحوّل الشوفينيةُ الوطنيةُ «العراقية» على يدِك، كما على يدِ أمثالك، إلى ملاذٍ للعجز الفكري والتملُّق الفارغ.

فيصل لعيبي: الأستاذ فيصل يُقِرّ منذ البداية بأنّه لم يكن «من قرّاء الآداب منذ صدورها وحتى هذه اللحظة،» وبأنّه يحتفظ «بعددٍ واحدٍ [فقط] من أعداد عام ١٩٥٦.» ومع ذلك فهو يجرؤ على أن يؤكّد أنّ عشرَ مجلاّت ثقافية (بينها **حوار**!) أكثرُ أهميةً من الآداب. عجبًا كيف يكون الجهلُ بالشيء طريقًا إلى الهجوم عليه! بل هو يعتبر كلَّ تلك المجلات أكثرَ جذريةً من الآداب... وأعتقد أنّه على حقٍّ ههنا إذا كانت الجذريةُ تعني التجذّرَ في التمويل الأجنبي (شأن علاقة **حوار** «الجذْرية» بـ «مؤسسة حريّة الثقافة» مثلاً) أو التمويلِ النظامي العربي، أو إذا كانت الجذريةُ تعني الانبهارَ بالنظريات «الحداثية» أو الليبرالية المشوَّهة على حساب الواقع الوطني والقومي.

تسألني إنْ كنتُ قد تطرّقتُ سابقًا إلى مهرجانات ثقافية عربية أخرى؟ ولِمَ كنتَ لم تقرأْ يا أستاذ فيصل إلاّ عددًا واحدًا من الآداب، وكان ذلك بالمناسبة قبل أن أولدَ بعدّة أعوام، فإنّي أجيبكَ بأنّني مارستُ فعلاً نقدَ المهرجانات والمؤتمرات والندوات مرارًا: في لبنان والأردن ومصر واليمن، وفي موضوعات تناولت الكتابةَ النسائية (بيروت) والانتفاضةَ الفلسطينية (صنعاء) والإصلاحَ العربي (الإسكندرية) والفرنكوفونية (بيروت)... وكان نقدي قاسيًا لبعضها، وبخاصّةٍ مؤتمر الإصلاح العربي الذي عُقِد في الإسكندرية عامَ ٢٠٠٤، إذ عَمَدَ بعضُنا (نبيل سليمان وعبد اللّه الغذامي وأنا وآخرون) إلى إصدار بيانٍ نتحفّظ فيه عن بعض خلاصاته، ولاسيّما إغفالُها الاحتلالَ الإسرائيلي والأميركي وحقّ عودة الفلسطينيين.[1] كما انتقدتُ احتفاليّات «بيروت عاصمةً ثقافيةً»... وهذا وذاك دليلان كافيان على أنّني لم أتقصّد المهرجانَ الذي تُدافع عنه، يا أخ فيصل، دفاعًا يفتقر إلى أيِّ حسّ ثقافيّ نقديّ.

أما لماذا لم أتطرّقْ إلى مجريات مهرجان المدى في أربيل، فلأنّني لم أُدعَ إليه، ولم أكن سأذهب أصلاً لو دُعيتُ إليه، لا لأنّني لا أذهب إلى العراق في ظلّ الاحتلال، بل لأنّني لا أظنّ أنّني سأستطيع أن أقولَ كلَّ ما أريد قولَه بحريّة ضدّ المحتلّ والمتعاونِ والراعي والمديرِ والميليشياتِ ومكتبِ الموساد!

وتسألني ماذا تعلّمتُ في أميركا؟ كان ذلك قبل زمن طويل يَصْعُب تذكُّرُ تفاصيله بدقّة. لكنّ من بين الأمور التي تعلّمتُها يا لعيبي هو أنّ السياسة الأميركية تَسْتخدم أدواتِها ثم تتخلّص منهم عند أول منعطفٍ أو صفقة، وأنّها تحتاج إلى «مُخْبرين محليِّين» (native informers) وإلى «صحافيين منطمرين» (embedded journalists) يسهِّلون مهمّتَها ويروِّجون «سرديّتَها» أمام الرأي العامّ في الداخل والخارج. وتعلّمتُ أشياء أخرى قد تجد أثرًا لها في الآداب التي أُديرها منذ العام ١٩٩٢.

ولأنّك لا تقرأ الآداب، فإنّكَ تسألني عن موقفنا من الدول العربية التي تقيم علاقاتٍ مع إسرائيل. الجواب الذي يختصر ٥٥ سنةً من عمر الآداب هو أنّنا مع تحرير كامل فلسطين، ومع مقاطعة الصهاينة (الذين تضعهم بين مزدوجيْن سخريةً) حتى اندحارهم عن جميع الأراضي المحتلّة (التي تضعها أيضًا بين مزدوجيْن، كما تفعل ربّما عند الحديث عن احتلال بلدِك نفسِه!) وهزيمةِ المشروع الصهيوني. وأما المقابر الجماعية وحلبجة والأنفال... فقد وَردتْ إدانتُها على صفحات الآداب مرارًا، إلاّ أنّها لم تُستخدمْ عندي ولو مرةً واحدةً من أجل تبرير الاحتلال الأميركي للعراق والسياسات الانفصالية والعرقية. إنّ ما تسمّيه «القطيع» هو مَنْ يَتْبع الراعيَ من دون وعي، ومن دون قراءة: فيبرِّر هنا، ويَشْتم هناك، ويتزلّف هنالك. وفكرُ القطيع هو «فكرٌ» يَشتم نظامًا سَقَطَ، ويَسْكت عن نظام حَلّ. و«المثقف» القطيعي (نقيض الطليعي) هو مَنْ يَتْبع قيادتَه الحزبيةَ ويَنْعت كلَّ منتقديها بالصدّامية والظلامية. أَوَظَنَنْتَ أنّك، مع الجزائري وحميد وفخري، وحدَكم الأمناءُ على تراث ماركس ولينين؟ وهل كلُّ مَنْ وقّعوا «ميثاقَ الشرف» من الشيوعيين وشَجَبوا الدعوى متهافِتون وصدّاميون؟ وماذا تقول، والحالةُ هذه، عن عشرات الشيوعيين واليساريين الذين تزيِّن أسماؤهم الميثاقَ والبياناتِ والكتاباتِ المناصرةَ لـ الآداب أمثال: أبو أحمد فؤاد وأحمد جابر وعلي ناصر (من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، وسعد اللّه مزرعاني وماري الدبس وألبير فرحات (من الحزب الشيوعي اللبناني)، وموفّق محادين وهشام البستاني من الأردن، وباقر إبراهيم وعدنان الطالقاني من العراق...؟ كلُّهم خونةٌ للاشتراكية، ووحدكم ـ يا مَنْ سئمتم ممّا تسمّيه «أسطوانةَ الاحتلال» الأميركي ـ الأمناءُ عليها؟

---

١ ـ سماح إدريس، «اعتذار،» الآداب ٣/٤، ٢٠٠٤، ص ١ و٩٦.

عبّاس بيضون. مقالةُ الزميل عبّاس، صاحبِ القول الشهير في كردستان ـ العراق بعد «التحرير» الأميركي، «أنا سعيدٌ الآن لأنّني في مؤتمر حرّ على أرض حرّة،» تحتاج إلى محرِّرٍ قدير (بالمناسبة أعادت **المدى** نشرَ مقالة بيضون في مستهلّ حملتها على الآداب وعلى الموقّعين المئات الشاجبين للدعوى). فإذا انتهى المرءُ من ذلك، اتّضح له أنّ بيضون يشوِّه «ميثاقَ الشرف» حين صوّره وكأنّه ضدّ القضاء وحكم القانون، في حين أنّ موقّعي «الميثاق» يريدون أن تبقى الأمورُ ضمن الإطار السِّجالي (الصحافي) «إلاّ في حال تمنُّع الوسَيلة الإعلامية عن نشر الرأي المضادّ.» بل هو يكاد يَحْسب الرئيس سليم الحصّ والوزير جورج قرم ومئاتِ الموقّعين الآخرين وكأنّهم من أنصار «فتح الإسلام»: أعداءٌ للدولة والقانون، يحرِّضون على الحرب الأهلية والفلتان!

الأطرف أنّ عبّاسًا لا يريد المحاكمَ إلاّ لي وحدي، لا لميشيل كيلو وعارف دليلة مثلاً. لماذا؟ لأنّ المحاكم العربية الأخرى «هي عصًا في يد السلطة الديكتاتورية.» حسنًا، ولكنْ إذا كان مؤمنًا بالمحاكم اللبنانية، دون غيرِها من المحاكم العربية، فلماذا يؤيِّد المحكمةَ **الدولية** لمقاضاة قتلة رفيق الحريري؟

عجيبٌ أمرُ هؤلاء الليبراليين (الثوريين سابقًا). فهم يقولون: حكّموا القضاءَ في لسانِ سماح إدريس الفالت (وهو تعبيرٌ مستمدٌّ من مقالةٍ ثوريٍّ سابق، هو حازم صاغيّة كما سنرى) لأنّه شَتَمَ الطالباني ومستشارَه في كردستان «الحرّة،» ولكنْ **لا** تُحكّموا القضاءَ في سوريا لأنّها «ذاتُ سلطة ديكتاتورية.» ولكي تستقيمَ ليبراليتُهم المفرطة، فقد امتنعوا عن نشر «ميثاق الشرف،» في حين نَشَروا ردَّهم عليه، الأمرُ الذي يخالف أيّ قواعدَ أو أعرافٍ صحافيةٍ أو ليبراليةٍ.

وهذا ينطبق، بدرجةٍ أكبر، على ما فعلتْه الليبراليةُ السعوديةُ، ممثَّلةً بجريدة **الحياة**، حين نَشَرتْ ثلاثَ مقالات للمناضلين الشيوعيين السابقين حازم صاغيّة ودلال البزري وفالح عبد الجبّار تنتقد جميعُها «ميثاقَ الشرف» من دون أن تَنْشره... لا أولاً ولا لاحقًا. وهذا ليس خطأً أو سهوًا في اعتقادي، بل في صميم الليبرالية السعودية: فقد حدَث ذلك معي غيرَ مرة، وآخرُها حين امتنعت **الحياة** عن نشر ردّي على د. أدونيس (الذي كان قد ردّ عليَّ في **الحياة** بسبب الافتتاحية نفسِها). فالرجاء، كلّ الرجاء، يا أحبابَ الحرية (والقضاءِ اللبناني وحدَه)، أن تكفّوا عن التغنّي الأجوف بالرأي الآخر. فكيف إذا حظي هذا الرأيُ الآخر بتواقيع مئات الناس؟

سلوى زكّو. الدكتورة زكّو تتذاكى علينا! فهي تطالب أبي (ولم يكن قد فارق الحياةَ بعدُ) بأن يَضْبط «بوصلةَ» الآداب. ترى، لماذا لم تطالب الزميل فخري كريم بأن يَضْبطَ بوصلةَ كتّابه الشتّامين في **المدى** مثلاً؟ مِنْ جهتنا، نحن لا نطالب أحدًا بشيء، ولم نخوِّن أحدًا؛ فهم أحرارٌ في أن يقولوا ما يشاؤون، ونحن أحرارٌ في أن نردّ أو لا نردّ. كلُّ ما نقوله هو أنّ بوصلتَنا، أيّاً كان رأيُهم فيها، واضحةٌ منذ تأسيس الآداب عامَ ١٩٥٣ إلى العام ٢٠٠٨ وما بعد بعد الـ ٢٠٠٨ (بالإذن من السيّد حسن نصر الله). إنّها بوصلةٌ لن يُزيحَها أحدٌ عن درب المقاومة والتحرير والتصدّي للأخطاء والخطايا. وهي لا تُميِّز بين عربي وكردي، وسنّي وشيعي، ومسيحي ومسلم ويهودي وبوذي...،، ولا تعلي واحدًا على آخر، وتَرفض أن يحتكر أحدٌ تمثيلَ أيٍّ من الأطراف.

والواضح أنّ زكّو كتبتْ مقالَها قبل أن تستمعَ إلى فخري كريم يُرسل اتهاماتِه وشتائمَه الفضائية عبر الـ ANB و«العربية.» ولو فعلتْ لأدركتْ أنّ مَنْ تُدافع عنه في مقالها (الذي يتظاهر بالحياد والموضوعية) «انجرَّ» فعلاً إلى معارك كلامية، ولطالبتِ الطالباني بأن يَضْبطَ بوصلةَ مستشاره بالذات! فالسيد كريم لم يَسْتخدم القضاءَ ترفُّعًا عن السّباب كما توهّمتْ، بل سلاحًا إضافيّاً لترهيبي، وتخويفِ كلِّ مَنْ يريد الاشتباهَ في أيّ أمرٍ يخصُّ «أدوارَه الملتبسةَ» ويخصّ ماضيَ حكّام العراق «الجديد» وحاضرَهم. وبمناسبة الكلام على الليبرالية العربية، فإنّه كان ينبغي على مقدِّمَي البرنامجيْن على المحطّتيْن المذكورتيْن أن يستضيفاني، كما استضافا رافعَ الدعوى، أو أن يستضيفا أحدَ الموقّعين على «ميثاق الشرف» أو على بياناتِ التضامن مع الآداب. هكذا يكون «الكلامُ الموزونُ» أيُّها الزميل طانيوس دعيبس من الـ ANB، وهكذا تكون «الإضاءاتُ» الحقيقيةُ أيُّها الزميل تركي الدخيل.

سهيل سامي نادر. شكرًا يا أخ سهيل. فقد اعترفتَ بأنّ كلَّ ما ذكرتُه في افتتاحيتي (وإنْ أسمَيْتَه شتائم) يكرِّر ما سبق أنْ ذَكَرَه رفاقُ كريم من الشيوعيين، الذين تؤكّد أنّ بعضَهم «أصبح في خدمة الدكتاتور وأجهزته.» وهذا ما قلتُه أنا **بالضبط**. ثم تتابع فتسأل السؤالَ المنطقيَّ التالي: لماذا سَكَتَ فخري عن «شتائم رفاقه» وانتفَضَ ثأرًا لكرامته من «شتائم» سماح؟ وبدلاً من أن تجيب عن ذلك، كرّرتَ تلك المقولةَ الشوفينيةَ المتهافتةَ عن رغبتِنا (؟) في «تعطيل الحياة العراقية.» المبتكَرُ الجديدُ في أطروحتكَ، الذي يميِّزك من كتّابٍ سبقوكَ أقلَّ موهبةً، هو أنّك تتّهمني (مع «مَنْ هبَّ ودبّ») باستخدام الاحتلال «حجّةً» لهذا التعطيل.

يا سلام! هكذا تَحوّلَ الاحتلالُ، على يد سهيل نادر، إلى محضِ «حجّةٍ» لتعطيل الحياة العراقية، لا إلى السبب **الأبرز** (ولا نقول الأوحد) لهذا التعطيل. المشكلة، إذنْ، تَكْمن فينا نحن فقط، لا في الاحتلال. ومن أجل بلوغ هذا الاستنتاج المبتكَر زعم نادر أنّنا (أيْ أنا و«جوقةَ الديماغوجيين») نَعْتبر «أنّ كلَّ ما في العراق... هي عميلةٌ [الصواب هو عميلٌ] للاحتلال ويجب أن تختفي [يختفي]»! وهو ما لم نَذْكره البتةَ، وكيف لنا أن نفعلَ ذلك ونحنُ من أنصار المثقفين الأحرار والمقاومين الأحرار **داخل** العراق؟!

ثم إنّ الأخ نادر يُقرّ بأنّه حاول أن يُقْنع زميلَه بعدم إقامة المهرجان «بسبب الوضع الأمني أولاً...» ويرى أنّه من المحتمل أن يكون وراء المهرجان سعيًا «مبدئيّاً» إلى «احتواء المثقفين العراقيين والعرب.» وهذا أيضًا ما قلناه، بل نحن ذَكَرناه في صيغة تساؤل، وعلى لسان الشاعر سعدي يوسف. فلماذا ثورة كريم وزملائه علينا؟

وبعد أن اخترع نادر الإجابةَ عن سؤالٍ لا يَتْبع منطقيّاً تسلسلَ أفكاره في المقدّمة، طَرَح سؤالاً آخر: ما الذي دفعني، أنا «المثقفَ الجديرَ بالاحترام،» إلى كتابة تلك الافتتاحية؟ وإذا بإجابته مبتكرةٌ من جديد: فهو يدّعي أنّي أؤكّد من خلال افتتاحيتي في الربيع الماضي مواقفي السياسيةَ «داخلَ خريطة توزيع القوى السياسية في لبنان.» يعني، واللّه العظيم، لو فكّرتُ فعلاً في نَسْج هذه المؤامرة، لما نجحتُ في الوصول إلى ما قاله نادر. فعن أيّ «خريطة» يتحدّث؟ وهل يَعْلم أنّني، رغم تأييدي المطلق للمقاومة ضدّ إسرائيل، ضدُّ فريقَيْ ١٤ آذار و٨ آذار معًا، وإنْ بنِسَبٍ متفاوتة؟ فأين موقعي داخل تلك «الخريطة» اللبنانية، إذن؟ جوابي: أنا، والآداب، بعيدان من الاصطفافات اللبنانية الحالية، وأعملُ شخصيّاً مع أفرادٍ قلائل في أطرٍ صغيرةٍ غيرِ حزبية، ومنها: «حملةُ المقاومة المدنية» و«حملةُ مقاطعة داعمي إسرائيل» و«نادي الساحة الثقافي.»

ومع ذلك، ففي مقال الأخ نادر ما هو جديرٌ بالسِّجال والتفصيل والتطوير، رغم ارتداده، كلّما دقّ الكوزُ بالجرّةِ كما نقول، للدفاع عن زميله. نعم، «إنّ واحدةً [الصواب: واحدًا] من إشكالات المقاومة ضدّ الاحتلال هي [الصواب: هو] وجودُ ماضٍ سياسي واجتماعي يعيق بناءَ مقاومة وطنية.» نعم، الماضي ثقيل بلا شكّ: ثقيلٌ على المقاومات في فلسطين ولبنان، وفي العراق بشكلٍ خاصّ. ولكنْ كيف نبني المقاومةَ الوطنيةَ، أي المقاومةَ الشاملةَ، غيرَ الطائفية، المؤْمنةَ بحقوقِ كافّةِ مكوّنات المجتمع (اللبناني أو العراقي أو الفلسطيني،...) في العيش بكرامة؟ أيكون ذلك ببناء الدولة؟ عال، **ولكنّ بناءَ الدولة لا يكون في وجود الاحتلال**، ولا بالتحالف معه، ولا بمسايرته أو تبريره أو اعتباره مجرّدَ «حُجّة،» ولا بتنفيذ مهامّه في ضرب أفراد المجتمع بعضِهم بعضًا، ولا بتقسيم البلاد! بناءُ الدولة لا يكون منفصلاً عن تحريرها من الاحتلال (ألا يُفترض أن يكون ذلك من «البديهيات» كما تسمّيها يا دكتور؟). المقاومة أساسٌ من أُسُس بناء الدولة، شرطَ أن تتحوّل هذه المقاومةُ إلى حركةِ تحرُّرٍ وطني: فلا تنحصرَ في السلاح وحده (على أهميّته الفائقة)، ولا في فئةٍ أو طائفةٍ أو مذهب، بل تتّخذ أبعادًا اجتماعيةً وثقافيةً واقتصاديةً ونسائيةً وشبابيةً، إلخ... وإلاّ أكَلَ السلاحُ المجتمَعَ، بدلاً من أن يحرِّره. أما أن يكون خطابُ «الدولة» و«المجتمع المدني» و«الحقوق» بديلاً من خطاب «المقاومة» و«التحرير» و«الاستقلال،» فهذا ما قد **يقوّي** النزعاتِ القاعديةَ والصدّاميةَ التي تخشى منها يا د. نادر: فالناس يحتاجون إلى الاستقلال والتحرير، وإلى السيطرة على مواردهم ومتاحفهم ونفطهم وأرضهم؛ وإذا كانت «القاعدةُ» أو «قواتُ صدّام» تقاوم الأميركيين (رغم عشرات الخطايا والعيوب والجرائم والتفجيرات المدانة بشدّة)، وكان العلمانيون والشيوعيون «الرسميون» في المقابل مستنكفين عن المقاومة بذريعةِ «بناء الدولة» أو كراهيةِ عودة النظام البائد، فماذا تتوقّع؟ أَتَسْتبعد أن يصبح البعبعُ القاعديُّ والصدّاميُّ الذي تُخيف به الناسَ حقيقةً جديّةً؟ بل أتستبعد أن يأتي يومٌ يتحالف فيه البعبعُ المذكورُ، بعد أن تَقْوى شوكتُه بسبب تخاذلِ بعض «اليسار،» مع الاحتلال... وعلى حسابكم أنتم بالذات؟

كاظم حبيب. يتّهمني د. حبيب بقيادةِ حملةٍ يُسْهم فيها الصدّاميون واليمينيون. والحقّ أنّ بإمكان القارئ أن يتحقّق من صحّة هذا الزعم بعد قراءة أسماء الموقّعين. وأنا شخصيّاً لم آتِ بواحدٍ منهم في أيّ حال، ولستُ مسؤولاً عن توجُّهات أيٍّ كان، علمًا أنّ ذروة التفكير اليميني هي تبريرُ الاحتلال الأميركي. فالحملة نَبَعَتْ من أماكنَ عدة (لبنان، تونس، مصر، الأردن، الولايات المتحدة، فرنسا،...)، وبفضل أشخاصٍ متفانين، وبعضُهم لا أعرفه ولم ألتقِه ولو مرةً في حياتي. وقد انحصر دوري في نقل الموادّ المنشورة إلى الموقع الذي استَحْدَثَهُ لي بعضُ المتعاطفين والمتضامنين (ومن دون رواتب كما يَفْعل الآخرون). بل كنتُ أحرص على أن أطلبَ إليهم، عند وضع المقالات أو التعليقات على الموقع (www.taharor.org)، أن يُزيلوا أيَّ سبابٍ أو تخويناتٍ تُطاول أحدًا، حرصًا على المستوى الأخلاقي الذي تميّزتْ به مجلّتُنا، وتفاديًا أن ينحرفَ النقاشُ عن أرضيّته الثقافية ـ السياسية.

وبالمناسبة، فإنّ تهمةَ «الصدّامية» يا د. حبيب باتت منذ زمنٍ بعيدٍ تهمةً ممجوجةً في بعض الأحيان، ولاسيّما حين يُرمى بها مَنْ لم يُدافعْ عن صدّام يومًا في حياته (أتحدّاكَ أن تجدَ لي مديحًا واحدًا قلتُه في النظام السابق). صديقي نورمن فنكلستين تحدّث في ما مضى عن «صناعة الهولوكوست»؛ واليومَ أزعم أنّ ثمة منذ أعوام «صناعةَ الصدّاميّة،» وعقيدتُها: تحدَّثْ أيُّها الإنسان عن جرائمِ صدّام (وهي موجودةٌ طبعًا ومريعةٌ ومقيتةٌ بالفعل...)، ولكنِ اسكُتْ عن كلِّ أمرٍ آخر! وبكلامٍ

آخر: تحدّثْ عن مقابر صدّام الجماعية، وعن حلبجة، وعن الأنفال، وعن غزو الكويت (وكلُّها أمورٌ شجَبتُها شخصيّاً في عشرات المناسبات)... ولكن اسكُتْ عن الاحتلال الأميركي، وعن مساوئ القيادة العراقية الجديدة، وعن الاقتتال الكردي ـ الكردي السابق وتعاوُنِ الطرفيْن مع صدّام، وعن مجزرة بشت آشان، وعن وجود الموساد في كردستان ـ العراق.

وهكذا تحوّلتْ مظالِمُ العهد القديم إلى أداةٍ لفسادٍ جديدٍ ومظالمَ جديدةٍ. والذريعة؟ جرائمُ صدّام بحقّ الأكراد والشعب العراقي عامةً. الضَّحَويّة (victimhood)، والاستثنائيةُ أو الفرادةُ (uniqueness) الصدّاميةُ في الوحشية، تُضْحِيان، إذن، ركيزتيْن لمظالم العهد العراقي الجديد... بغضّ النظر عن الفوارق في المظالم.[1] وإنْ حَدَث أنْ تكلّمتْ صحافيةٌ تركمانيةٌ عراقيةٌ كنرمين المفتي على الفساد الجديد، استُدعيت للمحاكمة.[2] وإن انتَقَدتْ مثقفةٌ وروائيةٌ كرديةٌ عراقيةٌ كهيفاء زنكنة «العمليةَ السياسيةَ» في العراق الجديد، رُميتْ بالصدّامية. وإنْ كَتَبَ مايكل روبن، الصحافيُّ الأميركي، عن الفساد المالي لدى البارزاني والطالباني، رَفَعَ هذا الأخيرُ دعوى ضدّه وضدّ الجريدة الكردية التي نَشَرَتْ تقريرَه (جريدة **هولاتي**، ٢٠٠٨/١/١٣) بتهمة التشهير والإساءة. (وبالمناسبة، ألاّ تذكّركم دعوى الطالباني على روبن في كردستان بدعوى مستشارِه عليٍّ في بيروت؟)

بالعودة إلى د. حبيب، فإنّي سأتجاوز الخياريْن اللذيْن وَضَعَهما أمامي لأنّهما لا يمتّان بصلةٍ إلى الدعوى المرفوعة ضدّي كما فهمتُها على الأقلّ: فليس ما تَطْلبه الدعوى الاعتذارَ (وهذا هو الخطأُ عينُه الذي وَقَعَ فيه حازم مبيضين أيضًا)؛ ولا «سحْبَ الاتّهامات» (علمًا أنّني لم أتّهمْ بل طلبتُ من الصحافيين الذين ذَهَبوا إلى كردستان أن يتحقّقوا ممّا يُروى ويُكتب دومًا عن مصير أموال الحزب الشيوعي العراقي ومجلّة **النهج**...). أقول: سأتجاوز «خياريْ» حبيب من أجل مناقشته في مفهوم النقد الذي يَطْرحه. فكاظم حبيب يَفْضح تهافُتَ الديموقراطية التي ينادي بها حين يُبيح لي نقدَ التجربة الكردستانية إنْ كان «يتضمّن الروحَ الموضوعيةَ والبنّاءةَ،» وليس كما ورد في «[مقالي] المنشور في... **الأديب** [كذا].» يا حبيبي على هذه الديموقراطية الحبيبيّة! وأهلاً وسهلاً بالنقد «الموضوعي» و«البنّاء» الذي لا يختلف كثيرًا، بالمناسبة، عن «النقد المُباح» في دعوى السيد كريم!

وبالانتقال إلى حديث كاظم حبيب عن علاقة كردستان بإسرائيل، فإنّي أذكّره بأنّ رئيسَه الطالباني قال في مركز صابان لدراسات الشرق الأوسط (معهد بروكِنْغز) في ٢٠٠٥/٩/٩ ما ترجَمَتُه حرفيّاً عن الإنكليزية: «لا أعتقد أنّ هناك أيَّ رفضٍ للاستثمار [الإسرائيلي] في العراق... نحن الآن في اقتصادٍ حرّ، وبلدٍ حرّ... لا عداوةَ في العراق، وأعتقد أنّ العراق بلدٌ معتدل، ولكنّ العراق ينتظر أن يصل الفلسطينيون إلى اتفاقٍ مع إسرائيل، [وحينَها] سيسهّلُ ذلك العلاقةَ بين الحكومة العراقية وإسرائيل. وأحبّ أن أقولَ لكَ [للصحافي الإسرائيلي آراد نِيرْ] إنّنا لسنا فلسطينيين أكثرَ من الفلسطينيين أنفسِهم.» وأحيل أيضًا الزميل حبيب على ما أوردتْه مصادرُ كثيرةٌ في هذا الصّدد، وبخاصةٍ **هآرتس** و**يديعوت أحرونوت** وموقع **ماذرْ جونز**. بل وأُعيد تذكيرَه بما قاله رئيسُ مكتب الموساد السابق في أربيل السيّد أليعازر جيزي تسافرير، وما قاله ابنُ الطالباني نفسُه الذي اعترف بالوجود الإسرائيلي هناك ولكنّه حَصَرَه بـ «القطاع الخاصّ.» ولكنْ رغم ذلك كلّه، فإنّ حبيب يَزْعم أنّ ما أقولُه «محضُ افتراءٍ» مردُّه «الحقدُ على الفدرالية الكردستانية.» أفيعني ذلك أنّه ضدُّ العلاقة مع إسرائيل؟

لو كان ذلك صحيحًا لتجاوزتُ كلَّ ما قاله ضدّي. غير أنّه لا يلبث، بعد أن توهَّمَ أنّه دَحَضَ «فريتي،» أن يتساءل، وبشيءٍ من الصلافةِ التي تذكّر بصلافةِ أبي أرز (تنظيم حرّاس الأرز) وسمير جعجع وسعد حدّاد وأنطوان لحد: «وماذا في ذلك [المقصود العلاقة الكردية بإسرائيل]؟ هل نسي السيّد سماح إدريس أنّ مصر تقيم أوسعَ العلاقات... مع إسرائيل...؟ هل غابت عنه علاقاتُ أريتريا... بإسرائيل... وعلاقاتُ دولة قطر...؟». واضحٌ أنّ الأخ كاظم يَجْهل أو يتجاهل أنّ الآداب تعادي **كلَّ** السياسات التطبيعية التي تُقيمها مصرُ والأردنُ وأرتيريا والمغربُ وقطر والسلطةُ الفلسطينية (بل وبعضُ المثقفين العرب)، وأنّها لا تنفكّ تهاجمها بأقسى العبارات. فهل كانت الآداب ستنسجم مع نفسها لو سَكَتتْ عن تطبيع العراق مع دولة الكيان الصهيوني أو عن تبريرِها لذلك التطبيع؟!

---

١ ـ لعبةُ الفوارق ليست ممّا يَجْدر بالمثقفين أن يلتفتوا إليه كثيرًا. فليس واجبُهم المقارنةَ بين حلبجة والأنفال من جهة، وجرائم الاحتلال الأميركي بعد ٢٠٠٣ أو أثناء الحصار، ذلك لأنّ المسألة ليست مسألة أرقام، بل مسألةُ ظلم.

٢ ـ نرمين المفتي هي رئيسةُ تحرير صحيفة **القلعة** التركمانية. وقد أصدر مكتبُ الطالباني قرارًا بمحاكمتها وتغريمها مبلغًا قدرُه نصفُ مليار دينار عراقي بسبب نشرها خبرًا عن راتب الطالباني ومخصّصات مكتبه وعدد مستشاريه، وذلك في ٢٠٠٦/٧/٣١. راجع: أوميد كوبرولو، «مع نرمين المفتي ضدّ قرار الطالباني،» ٢٠٠٧/٥/٧، موقع www.turkmendivari.blogcu.com. واقرأ مقالَ هيفاء زنكنة، «رواتبُ الرئيس ومستشاريه من المثقفين العراقيين المعروفين،» وقد ظهر في جريدة **القدس العربي**، لكنّني قرأتُه على الموقع التالي www.turkmenfriendship.blogspot.com

ثم إنّه يعود إلى الأساطير الصهيونية عن «رمي إسرائيل في البحر» (أين جاء ذلك في افتتاحيتي بالمناسبة؟)، ويتبنّى «الحلّ الواقعي» للصراع العربي ـ الإسرائيلي: التخلُّص من المستوطنات الإسرائيلية على الـ ٢٢٪ من المساحة الباقية من فلسطين! نعم، الحلُّ الواقعيُّ عنده هو حصرُ القضيةِ الفلسطينية والصراع بأَسْرِه بـ ٢٢٪ من فلسطين، ولا ذِكْرَ لملايين اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في مخيّمات الشتات، ولا للقدس، ولا للأپارتهايد الإسرائيلي داخل حدود فلسطين ١٩٤٨ نفسها، ولا للجولان وشبعا وكفرشوبا، ولا للمياهِ المسروقة من الجنوب اللبناني، ولا لآلافِ الأسرى القابعين في السجون الإسرائيلية، ولا لأكثر من مليونٍ ومئتيْ ألف قنبلة عنقودية في جنوب لبنان، ولا لملفِّ التعويضات، ولا للمشروع الصهيوني ـ الأميركي برمّته! فذلك كلُّه خارج «الحلّ الواقعي،» لأنّ الحلّ الواقعي برأيه هو القبول بالاحتلال في فلسطين... كما في العراق.

المسألة الأخيرة، وهي لُبُّ مقالة حبيب ومبرِّرُ كتابتها أصلاً، هي الدفاعُ عن كريم بوصف حبيب «عضوًا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي.» وهو من هذا الموقع يبرِّئ «صديقَه» من أيّ «ادّعاءٍ وقح،» ويدعو قيادةَ حزبه إلى تبرئته أيضًا. وبذلك، يتجاهل حبيب كلَّ ما صَدَر على لسان شيوعيين عراقيين آخرين بحقّ الزَّميل كريم: ومنه ما ذَكَره رحيم عجينة في كتابه الصادر قبل عشر سنوات عن تحويل **النهج** من ملْك حزبي إلى ملكٍ يخصّ كريمًا وحدَه؛[1] أو ما ذكره بيانُ الحزب الشيوعي العراقي ـ المقاومة الشعبية (في ٢٠٠٨/١/٨) الذي يُعلن «طَرْدَ فخري كريم وحميد مجيد ومفيد [الجزائري] وزمرتِهم من صفوف حزبنا»؛ أو ما أوردتْه عشراتُ المصادر الأخرى التي ذَكَرْتُ بعضًا منها في ردّي المعنْوَن «الثقافة وذاكرةُ الناس» (راجع الصفحات السابقة)؛ أو ما أورده سالم حسّون.[2] وهذا لا يعني بالطبع أنّني أتبنّى بالضرورة كلَّ ما جاءَ في تلك المصادر، وقائعَ ونبرةً، وإنّما ينبغي في رأيي على كلِّ مَنْ ذَهَبَ إلى مهرجان «المدى» أن يأخذَها في الاعتبار، فيتحقَّقَ من صحّتِها أو تهافُتِها.

حازم صاغيّة. يحتفي الزميل صاغيّة بالقانون كأنّه صنمٌ مقدَّس. فهذا المثقف، الذي يُفترض أن يكون نقديّاً، يسلِّم بالمحكمة الدولية في جريمة قتل الحريري، ويسلِّم بالقانون الدولي، ويسلِّم أيضًا بمبدإ احتكار الدولة لأدوات العنف...، بل ويَعتبر كُلَّ مَنْ لا يسلِّم بها جميعِها مُحَكِّمًا للفوضى. ولكنْ ما هو دورُ الثقافة النقدية، يا سيّد حازم، إنْ لم يكن طَرْحَ السؤال الدائم عن عدالة بعض القوانين والتشريعات، وعن مدى ملاءمتِها للإنسان والمجتمع؟ هل دورُ المثقف النقدي هو مسايرةُ السائد والأعراف، والالتزامُ بالتشريعات من دون نقدٍ أو رغبةٍ في التغيير ولو بعد حين؟ وهل ينحصر دورُ المثقف النقدي في نقدِ حزب اللّه وسورية والأصولية (غيرِ الوهّابية طبعًا) والمقاومة (باستثناء «الصحوات» العراقية)؟

لقد كانت الأعرافُ التمييزيةُ الأميركية، التي تقوننتْ في تشريعاتٍ فيدرالية، تَقْضي مثلاً بأن يُفْصَلَ الأَسْوَدُ في الولايات المتحدة عن الأبيض، وأن تكون لكلٍّ منهما مقاعدُ خاصةٌ، وممرّاتٌ خاصّةٌ. لكنْ، حين رَفَضتْ روزا پاركس أن تُخْلِيَ مقعَدَها في الباص لأحدِ البيضِ في ولاية ألاباما، شَكّلَ ذلك شرارةَ عصيانٍ مدنيٍّ وحملةِ مقاطعةٍ لنظام الباصات، وأدّى ـ من بين تحرّكاتٍ كثيرة أخرى ـ إلى إجراءاتٍ جديدةٍ طاولت القوانينَ والتشريعاتِ التمييزيةَ نفسَها. تصوَّرْ يا سيّد صاغيّة لو أنّ پاركس أو مارتِنْ لوثر كينغ الابنَ خَضَعا للقوانين كما هي، فهل كان سيَحْدث أيُّ تطوُّرٍ في المجتمع الأميركي؟ أو تصوّرْ لو قَبِلنا بالإجحاف الذي يُطاول المرأةَ في دساتيرنا. أو تصوَّرْ لو أنّنا واصلنا الإذعانَ لضرورة «عدم الإساءة إلى دولة شقيقة» أو «عدم إثارة النعرات الطائفية،» إذنْ لكان ممكنًا أن يندرجَ أكثرُ ما يُكْتب في لبنان ضدّ الرئيس بشّار الأسد وحزبِ اللّه ضِمْنَ ذلك! فهل تريدُنا أن نُطالِبَ مثلاً بـ «تحكيم القانون» في لسانِكَ «الذي أَفْلَتَ من عقاله» (على ما تُطالِب بأن يَحْدث لي) كلّما كتبتَ ضدّهما؟ وهل كنتَ في هذه الحال ستَكْتب ما تظنّه خلخلةً للسائد... بغضّ النظر عن أنّكَ لا تمارسُ هذه الخلخلةَ إزاء السعودية التي تَكْتب بشكلٍ دائم في صحافتها؟ تُرى مَنْ هو «حارسُ المقدَّس» في هذه الحال: موقِّعو «ميثاق الشرف» الذين يحاولون أن يوسِّعوا هوامشَ الحريّة الليبرالية التي تتشدّق بها زُورًا، أمْ أنتَ الذي تَقْبل «القوانينَ» (وضِمْنها «القانونُ الدولي») على علاّتها وتحرِّضُ السلطةَ القضائيةَ على كبح الألسنة «الفالتة»؟ وما هو معيارُكَ لفلتان الألسنة، بالمناسبة: أهو التساؤلُ عن مصيرِ أموالٍ قال كثيرون قبلي إنّها حُوِّلَتْ عن مَجْراها، أمْ شتمُ المقاومة ونعتُها بالإرهاب مثلاً؟

---

١ ـ د. رحيم عجينة، **الاختيارُ المتجدِّد: ذكرياتٌ شخصيةٌ وصفحاتٌ من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨)، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٩.

٢ ـ «مشروع ردّ من اللجنة المركزي للحزب الشيوعي العراقي على الرفيق فيصل لعيبي،» (٢٠٠٦/٣/١٥)، موقع الحوار المتمدّن www.ahewar.org. وجاء فيه حرفيّاً: «أما الرفيق فخري كريم فكان أذكاهم [أيْ أذكى الشيوعيين العراقيين]. فقد احتفظ بملايين الدولارات التي مَنَحَتْها قيادةُ اليمن الجنوبي للحزب الشيوعي العراقي، وأسّس بهذه الأموال فيما بعد إمبراطوريةَ **المدى**... بدون أن يجرأ أحدًا [الصواب: يجرؤ أحدٌ] من القادة على النبس ببنتِ شفة لأنّ فخري كريم كان يحتفظ بأوراقهم السريّة، وما خُفي فيها فهو أعظم!»

دلال البزري. الزميلة دلال تقوّلني ما لم أَقُلْه. فافتتاحيتي لم تحمّل المسؤوليةَ للمشروع الأميركي ـ الصهيوني وحده كما تَزْعم، بل كانت غايتُها الأساس نقدَ أدعياءِ «الوعي النقدي،» أصحابِ المعايير المزدوجة والعيونِ المغمضة عن أمورٍ دون أمور. كما أنّ افتتاحيتي لم ترم بمسؤوليةِ «الوضع المزْري» في كردستان على كاهل فردٍ واحد (لم يتجاوزْ حديثي عنه فيً الواقع، كما سبق الذكر، بضعَ كلماتٍ أو سطور)، ولم تتّهمْ منظِّمَ مهرجان المدى «بإخفاء حقائق كردستان عن مئاتٍ من المثقفين المدعوِّين» (من أين جاءت دلال بهذه التهمة؟)، ولم تَصِف السيِّد كريم بأنّه «عميلٌ... غيرُ نظيف» (وَضَعت البزري ذلك بين مزدوجيْن لتوحيَ بأنّه من كلامي)، ثم إنّ فخري كريم لم يَرْفع الدعوى على دار الآداب بل على مجلة الآداب. وخلاصتُه أنّ الزميلة دلال تستحقّ أن تتقاسم جائزةَ «التشويه الفني» مع السيد حازم مبيضين... مع امتيازٍ إضافي: وهو أنّها تحاول، كعادةِ أيٍّ موضوعيٍّ مزيَّف، أن تَضَعَ طرفَي القضية على مستوًى واحد، وأن تتعالى عليهما كليْهما لصالح «تصوّرٍ واقعي.» وما هو هذا التصوّر؟ إنّه اكتشافُها المذهل أنّ المقاومين ليسوا كلُّهم أخيارًا شرفاء، وأنّ غيرَ المقاومين ليسوا كلُّهم أشرارًا مشبوهين!

وأخيرًا، فإنّه من الطريف أن تقارنَ السيّدة دلال «سلطةَ» موقِّعي ميثاق الشرف بسلطة كريم. فالحقّ أنّ الأخير يستمدّ سلطتَه من رئيسه، الذي هو رئيسُ بلدٍ بأكمله، مؤسساتٍ وموظّفين وأموالاً. وأما «سلطةُ» موقّعي الميثاق فهي سلطةٌ رمزيّةٌ في أقصى الأحوال، ولا سيّما أنّ أحدًا منهم لم يعد في موقع السلطة الفعليّة الحاكمة. والأطرف أن تَعتبر دلال أنّ «جميلَ مجلةِ إدريس» قد فرَضَ سلطتَه على موقّعي الميثاق، من دون أن تلاحظَ أنّ الغالبيةَ الساحقة من هؤلاء (حوالى ٥٥٠ اسمًا) لم يكتبوا كلمةً في «مجلة إدريس» أو نَشروا شيئًا في دار الآداب أو قَبضوا قرشًا منهما.

❖ ❖ ❖

كانت تلك ردودًا سريعةً على بعض منتقدي افتتاحيتي. وكنتُ أرغب في أن أساجلَ زملاء آخرين لو لم أنغمسْ في ترتيبات وداع مؤسِّس الآداب، ولو لم أكن مضطرّاً إلى دَفْع المجلة إلى المطبعة بعد تأخُّرها عن الصدور أسابيعَ عديدةً. ولكنّي سأكتفي هنا بالردّ السريع على بعض الطرائف السريعة:

ـ ياسين النصيْر يوجّه إليّ، بعد إحدى وعشرين علامةَ تعجُّبٍ بالتمام والكمال، تهمةً جديدةً، هي الحَسَد... متبوعةً بأربع علامات تعجُّبٍ إضافية. فهل يعتقد ياسين حقّاً أنّي أحسد الزميل فخري كريم على منصبه مستشارًا لرئيسٍ تحت الاحتلال، وعلى كلّ ما يُكتب ضدّه من أربع جهات الأرض؟!

ـ نصيف فلك زعم أنّني نصّبتُ نفسي «مفتيًا لديار الثقافة العربية،» وشبّهَ «فتاوايَ» بفتاوى أيمن الظواهري، واتّهم سعدي يوسف بالطائفية، وسمّى وائل عبد الفتّاح «وائل عبد اللطيف.» لكنّ الأظرفَ هو تبريرُه مجيءَ العراقيين «المنفيين» على الدبّابات الأميركية بأنّهم لم يكونوا قادرين على أن يمشوا آلافَ الكيلومترات من خارج العراق... على الأقدام! وهو أيضًا يَسْخر من مصطلح «الوطن العربي» الذي أَسْتخدمه دومًا بقوله إنّه «خطأٌ شائع... وفضيحةُ جهلٍ مدقعٍ بالتاريخ»!

ـ كاظم الواسطي يعزو «تحاملي على التجربة العراقية الجديدة ورموزها الثقافية» إلى «تداعٍ مؤسَّسة... كانت راعيةً» لأمثالي من المثقفين، «تُغْدق عليهم وعلى مشاريعهم...» ولكنّه لا يسمّي تلك المؤسّسة. وقد جهدتُ في أن أخمّن هويّتَها، فلم أستطع. عسى أن يُفصحَ عن ذلك في المرة التالية، وأَعِدُه بأن لا أرفع ضدّه دعوى قدحٍ وذمّ.

ـ خالد سليمان يدافع عن مشروع «كتاب في جريدة» وهو يقصد «كتاب المدى للجميع»! وهو يدعو إلى سحب الدعوى المرفوعة ضدّي شرطَ أن أعتذرَ إلى السيد كريم وأن أسحبَ «الاتهامات» التي وجّهتُها إليه من دون حقّ يُذْكر.» وردّي، من جديد، هو أنّ المسألة ليست شخصيةً لكي أعتذر، وأنّ ما كتبتُه لم يكن اتهاماتٍ بل تنبيهٌ إلى معلوماتٍ أو اتّهاماتٍ كثيرةٍ قرأتُها في عشرات المقالات التي لم يَرْفعْ كريم دعوى ضدّ أيٍّ من أصحابها.

ـ وقبل بضعة أسابيع نشرت الزميلة **المدى** بيانًا جاء فيه ما يلي (راجع ص ١٦٨): «ويواصل سماح إدريس ومَن التفّ حولَه، مِنْ أمثال خير الدين حسيب ومعن بشّور ونجاح واكيم وزُمَر عناصر المخابرات العراقية السابقة والمستفيدين من مدفوعاتها، الحملةَ...». إنّني أضع هذه الأقوالَ برسم كلِّ مَنْ صدَّق حساسيةَ فخري كريم الفائقة وتعاليَه عن «القدح والذمّ.»

ـ وقبل أيّام شَجَبَ أكثرُ من مئة «برلماني» و«سياسي» عراقي «تطاوُلَ سماح إدريس على التجربة العراقية الجديدة ورموزها الوطنية، والتمجيدَ والتطبيلَ لنظام البعث وجرائمِه النكراء...» (ومن بين الموقّعين: حميد مجيد موسى ومثال الألوسي ووائل عبد اللطيف ـ... الآن فهمتُ سببَ خطإ نصيف فلك). فإذا سلّمْنا جدلاً بأنّني «تطاولتُ على هذه التجربة و«رموزها الوطنية،» فأين في افتتاحيتي التمجيدُ والتطبيلُ لنظام البعثِ يا ترى؟ أمْ أنّ البرلمانيين والسياسيين المذكورين يوقّعون من دونَ أن يقرأوا؟

وما زالت **المدى** تَنْشر كلَّ يوم تقريبًا مقالاً أو أكثرَ ضدّ الآداب، وضدّي، وضدّ سهيل إدريس نفسه (بعد رحيله) أحيانًا، وتتّهمنا بالتُّهم المضحكةِ نفسِها. إلاّ أنّنا واثقون بأنّ المثقفين العراقيين، عربًا وكردًا، بمن فيهم بعضُ مَنْ كَتَبوا ضدّنا، لا يصدّقون تلك التّهمَ، ويَعْلمون أنّ الآداب، في عهد مؤسِّسها المعلِّم الراحل الكبير، وفي عهدي شخصيّاً منذ العام ١٩٩٢، كانت وتبقى إلى جانبهم وإلى جانب العراق، حرّاً ومستقلاً وتعدُّدياً ومقاومًا للاحتلال وللصهيونية.

لم يُنْشرْ إلاّ هنا